أثر نشر الثقافة المالية على تحقيق الشمول المالي: دراسة ميدانية على الحالة المصرية خلال الفترة (2016–2023)[1]

د. تغريد حسوبة
أستاذ مساعد الاقتصاد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية
taghreedhassouba@feps.edu.eg

نهي أيمن محمد
باحث اقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية
noha.afify@feps.edu.eg

ملخص البحث

انتشرت التكنولوجيا المالية في الآونة الأخيرة بشكل كبير وحقق استخدام الخدمات الإلكترونية قبول من غالبية الفئات المجتمعية. لذلك حظي الشمول المالي باهتمام واسع في مختلف دول العالم لما له من أهمية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في الاستقرار الاقتصادي. كذلك يعمل علي تحسين فرص النمو والاستقرار المالي ومكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية. وقد أظهرت جائحة كورونا الأخيرة منذ عام 2019 أهمية الاعتماد على الخدمات الرقمية.

وقد اتجهت مصر للتحول التدريجي نحو الرقمنة وتطبيقات الشمول المالي وأدخلته ضمن استراتيجيتها التنموية، ولكن بدون وجود المعرفة اللازمة للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وتدني مستوي الثقافة المالية لدي فئات المجتمع، سيؤدي ذلك لانخفاض مستويات الشمول المالي، إلا أنه بالرغم من تلك الأهمية مازالت مصر لديها معدلات منخفضة من الشمول المالي لتدني مستوي التثقيف المالي بها.

ونظرا للمردود الإيجابي للشمول المالي على الاقتصاد، اتجهت الدراسة إلى دراسة أثر التثقيف والمعرفة المالية على تحقيق الشمول المالي، والذي بدوره ينعكس على الاقتصاد ككل. ومن ثم تم دراسة أثر المعرفة المالية للشعب المصري علي الشمول المالي عن طريق تصميم استبانة لدراسة ذلك الأثر.

وقد جاءت نتائج الاستبانة متماشية مع الدراسات السابقة والتي أوضحت وجود علاقة معنوية إيجابية بين كلا من التثقيف والشمول المالي، كذلك وجود علاقة إيجابية بين مستويات الدخل والشمول المالي، وعلاقة عكسية بين الفئة العمرية والشمول المالي. كذلك توصلت الدراسة إلى انخفاض مستويات التثقيف المالي وعدم إلمام مختلف فئات المجتمع المصري بالمفاهيم المالية الأساسية؛ كل هذا بدوره أثر على انخفاض وتراجع معدلات الشمول المالي في مصر.

الكلمات الدالة

الشمول المالي، التثقيف المالي، النمو الاقتصادي.

[1] تم تقديم البحث في 2024/6/4، وتم قبوله للنشر في 2024/7/9.

(1) المقدمة

حظي الشمول المالي باهتمام واسع في مختلف دول العالم لاسيما وأنه يمثل عاملاً مهماً في استراتيجية التنمية المستدامة وذلك لما له من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي، من خلال دوره في مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية. وقد تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما أكد البنك الدولي على اعتبار الشمول المالي عامل رئيسي في تحقيق سبعة من إجمالي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، فضلاً عن دوره البناء في دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي وهو بدوره يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم أضحى الشمول المالي هدفا طموحا متمثلاً في تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2030 (البنك الدولي،2022).

بالإضافة إلى ذلك، يعد الشمول المالي محفز لروح المنافسة بين المؤسسات المالية عن طريق تعدد منتجاتها والاهتمام بجودتها وقلة تكاليفها، وهو ما يعمل على جذب فئة كبيرة من العملاء، فضلاً عن أثره الاجتماعي من حيث المساهمة في تخفيض معدلات الفقر من خلال إتمام كافة التعاملات المالية داخل الدولة عن طريق القطاع المصرفي بما يوفر رأس المال اللازم لزيادة عملية الإقراض وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (Hassouba,2023).

كذلك أوضحت خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة Sustainable Development Goals (SDG) بحلول عام2030 - في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في سبتمبر 2015- أهمية العمل على تغطية أبعاد التنمية المستدامة Environmental, Social, and corporate Governance(ESG) من خلال وسيط أساسي هو التحول الرقمي، ومن أجل تحقيق التحول الرقمي كان لابد لأي دولة أن تأخذ في اعتبارها الشمول المالي.

ومما لا شك فيه أن انتشار التكنولوجيا المالية في الآونة الأخيرة بشكل كبير مكن من استخدام الخدمات الإلكترونية وقبولها من غالبية الفئات المجتمعية، وقد أدت جائحة كورونا الأخيرة منذ 2020 إلى بلورة أهمية الاعتماد على الخدمات الرقمية التي تعتبر نتاج للتكنولوجيا المالية[1].

كما اتجهت مصر للتحول التدريجي نحو الرقمنة وتطبيقات الشمول المالي وأدخلته ضمن استراتيجيتها التنموية، وظهر التوجه المصري نحو تعزيز عمليات الشمول المالي ج جلياً من خلال إنشاء المجلس القومي للمدفوعات في 2017 والذي سعى لتحفيز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية بشكل قوي (محمود،2022).

ومما سبق يتضح الدور المهم والفعال للشمول المالي، إلا أن عدم وجود المعرفة اللازمة للمنتجات المالية وما يتصل بها من المخاطر المالية، فضلاً عن تدني مستوي الثقافة المالية لدي فئات المجتمع سيؤدي حتماً إلى آثار سلبية واضحة على مستويات الشمول المالي وستمثل عائقاً أمام التطبيق الكامل لآليات الشمول المالي. وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أنه مازالت مصر لديها معدلات منخفضة من الشمول المالي تلك التي يرجع شق كبير منها إلى تدني مستوي التثقيف المالي بها.

[1] عرف قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية الصادر برقم 5 لسنة 2022 بأنها" آلية تستخدم التقنية التكنولوجية الحديثة و المبتكره في القطاع المالي لدعم وتيسير الأنشطة والخدمات المالية والتمويلية والتأمينية من خلال التطبيقات أو البرامج أو المنصات الرقمية أو الذكاء الاصطناعي أو السجلات الالكترونية.

لذلك أصبح الشمول المالي هو المستهدف الأساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن هنا ظهر هدف الدراسة لتوضيح أهم العوامل التي تؤثر على الشمول المالي تلك التي كان على رأسها التثقيف المالي.

وعليه سعت هذه الورقة البحثية لدراسة أثر التثقيف والمعرفة المالية على تحقيق الشمول المالي، والذي بدوره ينعكس على الاقتصاد ككل.

(1-1) مشكلة الدراسة

في ظل التطورات المتلاحقة" ثورة التكنولوجيا المالية"، لعب القطاع المالي المصرفي والغير مصرفي دور حيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم وشهد مثل كافة القطاعات تغيرات في نوع وكم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية التي يقدمها. ومن هنا بدأ ظهور مصطلح الشمول المالي (برنيه وآخرون،2019).

وقد لوحظ من خلال مراجعة بيانات البنك الدولي الارتباط الموجب بين معدلات الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي مع انخفاض في معدلات البطالة، وذلك نظراً لأن ارتفاع نسبة مالكي الحسابات البنكية يسهم في ارتفاع قدرة القطاع المصرفي علي الإقراض وزيادة الاستثمارات وتشجيع المشروعات. فنجد أنه في عام 2014 - على المستوي الدولي - كان عدد البالغين المالكين للحسابات البنكية[1] 61.2% ومعدل البطالة[2] 5.6% ومعدل النمو الاقتصادي 3.1%[3]، وعندما ارتفعت نسبة مالكي الحسابات البنكية في عام 2017 وأصبحت 68% صاحب ذلك ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي ليصبح 3.4% وانخفاض معدل البطالة ليصبح 5.5% (البنك الدولي،2022).

وهو ما يعضد أهمية البحث في العوامل الداعمة والمحفزة لتطبيق الشمول المالي بشكل فعال وكفء، ولعل أهمها توفر المعرفة المالية والمصرفية بما يهيئ الأفراد والشعوب والمجتمعات والدول للتعامل السلس مع مفهوم الشمول المالي.

وبناء على ما تقدم، تتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي ألا وهو "ما هو أثر نشر الثقافة المالية على تحقيق الشمول المالي في مصر خلال الفترة (2016-2023)؟"، وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية الشمول المالي؟ وما هي أبعاده؟ وما هي مؤشرات قياسه؟
- ما هو التثقيف المالي؟ وما أدواته؟
- كيف يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2016-2023)؟
- ما هو الوضع الحالي لكل من الشمول والتثقيف المالي في مصر؟

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن هذه الورقة البحثية جاءت لدراسة أثر التثقيف المالي -لدي فئات المجتمع المصري- على الشمول المالي في مصر، وذلك من خلال دراسة ميدانية مدعمة بنموذج قياسي، وهي بذلك تضيف للمجال البحثي قيمة

1 وفقا للبنك الدولي يقصد بها "النسبة المئوية من السكان الذين يملكون حسابات بنكية"

2 وفقا للبنك الدولي يقصد بها "نسبة العمالة التي لا تعمل ولكن لديها القدرة على العمل وتبحث عنه"

3 وفقا للبنك الدولي يقصد بها "معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق على أساس العملة المحلية الثابتة (الدولار الامريكي) الاسعار الثابتة في2015"

جديدة تتمثل في التركيز على أهمية التثقيف والشمول المالي في الحالة المصرية تحديدا، وهو ما افتقرت إليه أدبيات سابقة كثيرة إذ أنها لم تتطرق للحديث عن أثر التثقيف المالي على تحقيق الشمول المالي في مصر.

(1-2) أهمية الدراسة

(1-2-1) الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية للدراسة في توفير منهجية ميدانية يمكن بها قياس الأثر الإيجابي لتوفر التثقيف المالي على تطبيق آليات وتنفيذ أبعاد الشمول المالي في الحالة المصرية، ومن ثم يمكن تحديد أهم معوقات انتشار التثقيف المالي والمعرفة المصرفية ذلك الذي يعد بمثابة الذراع الأساسي في مسار التطبيق الفعال للشمول المالي.

إذ تطرقت الورقة البحثية إلى دراسة أثر التثقيف المالي لدي فئات المجتمع المصري علي الشمول المالي في مصر وذلك من خلال دراسة ميدانية مدعمة بنموذج قياسي، ومن ثم تحقيق قيمة مضافة تختلف عن الأدبيات السابقة والتي لم تتطرق للحديث عن أثر التثقيف المالي على تحقيق الشمول المالي في مصر.

(1-2-2) الأهمية العلمية

تكمن أهمية الدراسة العلمية في تأكيد أهمية الثقافة والمعرفة المالية والمصرفية ودورها الفعال في تعزيز الشمول المالي لاسيما في الحالة المصرية، وهو ما يسهم في توجيه الباحثين لاستكشاف أسباب تدني مستويات التثقيف المالي في مصر وسبل دعمه من أجل الوصول إلى المعدلات المثلي للشمول المالي، كما أنه يسهم في جذب انتباه صانعي القرار لكشف العوامل واقتراح السياسات المسببة للتثقيف المالي في مصر.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم الدراسة في فهم الأبعاد الخاصة بكل من الشمول والتثقيف المالي والعلاقة التقاطعية بينهما وهو ما يمهد الطريق أمام الباحثين للاستفادة من نتائج الدراسة وتوجيه جهودهم نحو إحراز تقدم في هذا المجال المعرفي.

(1-3) أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في بيان أثر نشر الثقافة المالية على تحقيق الشمول المالي في مصر خلال الفترة (2016-2023). وينبثق من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد أهمية الشمول المالي في العموم وفي الحالة المصرية بالأخص.
- اكتشاف أهم تحديات ومعوقات تعزيز الشمول المالي لاسيما في الحالة المصرية خلال الفترة (2016-2023).
- التعرف على أثر التثقيف المالي على الشمول المالي لاسيما في الحالة المصرية خلال الفترة (2016-2023).

(1-4)فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة فإنها تسعى لاختبار **الفرضيات التالية:**

الفرض العدم H0: لا يوجد تأثير للتثقيف المالي على تعزيز الشمول المالي.

الفرض البديل H1: يوجد تأثير للتثقيف المالي على تعزيز الشمول المالي.

(1-5) منهجية الدراسة

ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة **المنهج الوصفي الاستقرائي** لطرح واستعراض الوضع الحالي لكل من الشمول والتثقيف المالي في الحالة المصرية خلال الفترة (2016-2023)، مع تحليل لمؤشرات الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، كما استندت الدراسة على دراسة ميدانية ومنهجية التحليل الإحصائي، إذ تم تصميم استمارة استبانة تم توزيعها وجمع البيانات على عينة حجمها 400 فرد بالغ في بعض من محافظات الجمهورية (وجه بحري، وجه قبلي والمحافظات الرئيسية)، وانتهت بمنهجية قياسية عن طريق تكوين نموذج انحدار مبني على نتائج الدراسة الميدانية.

(1-6)خطة الدراسة

وعليه تتكون الورقة البحثية من أربع أقسام رئيسية بخلاف المقدمة والخاتمة والنتائج والتوصيات؛ حيث يتناول القسم الأول مراجعة الأدبيات المتصلة بموضوع الدراسة، ويعرض القسم الثاني الإطار النظري للدراسة، ويوضح القسم الثالث تحليل للوضع المصري لكل من الشمول والتثقيف المالي، أما القسم الرابع يستعرض نتائج التحليل الاحصائي للاستبانة، ويتناول القسم الخامس نموذج الانحدار القياسي، وتنتهي الدراسة بالنتائج والتوصيات من خلال الخروج بسياسات مقترحة من شأنها رفع مستوي الثقافة المالية والمصرفية للمجتمع المصري الذي بدوره يؤدي لتحقيق الشمول المالي.

(2) الدراسات السابقة

اهتم البعض من الدراسات السابقة بعرض العلاقة بين كلا من الشمول والتثقيف المالي، كذلك الإطار النظري والمفاهيمي ومحددات كلا منهم؛ والبعض الأخر قام بتوضيح العلاقة الإيجابية بين كلا من الشمول المالي والنمو الاقتصادي. وقد قسمت تلك الدراسات إلى دراسات وصفية ودراسات تطبيقية على النحو التالي.

(2-1) الدراسات الوصفية

اعتمدت هذه الدراسات على المنهج التحليلي والاستدلالي في عرض العلاقة بين الشمول والتثقيف المالي وكذلك العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

(2-1-1) الدراسات الوصفية في تحليل العلاقة بين التثقيف والشمول المالي

اتفق كل من Ramachandran (2011)، Biswas & Gupta (2012) ، Xu & Zia (2012) في وجود علاقة قوية بين الشمول المالي ورفع مستوي التثقيف المالي. وقد أوضحوا أن التثقيف المالي يعتبر جانب الطلب الخاص بتعزيز الشمول المالي، حيث يمثل محو الأمية المالية الذراع الأساسي لتعزيز التنمية المالية والاستقرار المالي وما يرتبط به من آثار وانعكاسات إيجابية على تعزيز الشمول المالي. وقد أوضحوا أن أفضل طريقة للتعليم المالي هي وضع الخطط المناسبة وفقاً للمجموعة المستهدفة والموارد المتاحة، مما يحدث تغيرات إيجابية في سلوكيات الأفراد من حيث زيادة الادخار وخفض النفقات. وفي الخلاصة توصلوا أن التعليم المالي يعتبر أساسًا لإدارة الأموال والتي تعتبر من المهارات التي لا غنى عنها في عالم تنتشر فيه منتجات وخدمات التمويل متناهي الصغر والاتجاه نحو الشمول المالي. حيث تمثل عملية بناء المعرفة والمهارات لتمكين الناس من اتخاذ قرارات مالية أكثر فعالية مع تغيير السلوكيات لبناء الثقة في التمكين المالي (Biswas & Ramachandran,2011 Gupta, 2012) Xu & Zia,2012 .

وفي ذات الصدد اهتم خليل (2015) بعرض آليات تعزيز الشمول المالي من أجل الوصول للخدمات المالية، إذ أنه بالاستناد على المنهجية الوصفية الاستقرائية أكد على أهمية توافر الاستراتيجيات القومية لدعم وتعزيز الشمول المالي، وتذليل عديد من الصعوبات المترتبة على هذا النقص. وأوضح أيضاً أن تلك الاستراتيجيات يجب أن تهتم بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أن تلك الاستراتيجيات يجب أن تهتم بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتيسر الحصول على التمويل وزيادة وعي الأفراد والاهتمام بالتثقيف المالي. إلا أن الأمر يتطلب تضافر عديد من الجهود على مستوى الدولة ومؤسساتها المختلفة من خلال تبنى استراتيجيات متكاملة وفعالة للشمول المالي ودعم عملية التثقيف والتعليم المالي، مع تهيئة البيئة المواتية لضمان حقوق مستهلكي الخدمات المالية بوضع الضوابط اللازمة لحماية المستهلك المالي. وهو بدوره يسهم في تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية مما يؤدي إلي تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، وقد شاركه(2017) .Kalpper et al في ذات النتائج بالاعتماد على نفس المنهجية (خليل، 2015)، (Klapper et al.,2017).

(2-1-2) الدراسات الوصفية في تحليل أثر تعزيز الشمول المالي على النمو الاقتصادي

اهتم الحميدي (2015) بتوضيح العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي وما لذلك من آثار إيجابية على الوصول للمعدلات المستهدفة من النمو الاقتصادي. إذ أوضحت أهمية الشمول المالي للجهات الرقابية المالية نظراً لارتباطه بشكل وثيق بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية، كذلك تبني تطبيق مبادئ الشمول المالي كهدف أساسي لها. وقد تبين أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يسهم في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم. وفي ذات الصدد، أكد Morgan & Pontines (0172) على ضرورة اهتمام البنوك المركزية بوضع استراتيجية متكاملة للشمول المالي، وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي Financial Inclusion كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي :الاستقرار الماليFinancial Stability، النزاهة المالية Financial Integrity والحماية المالية للمستهلك Financial Consumer Protection. (الحميدي،2015)، (Morgan & Pontines ,2017).

وهو ما اتفق مع هدف (2015) Onaolapo والذي اهتم بالبحث في أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وتوصل إلى وجود علاقة بين الشمول المالي والحد من الفقر، النمو الاقتصادي والوساطة المالية. وأوضح أن الشمول المالي دعامة أساسية لمكافحة الفقر والبطالة وتعزيز النمو الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار المعوقات التي تواجه الشمول المالي مثل عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع في الشمول المالي وعدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية الملائمة. وتعطي هذه الدراسة إشارة للجهة التنظيمية المالية إلى ضرورة وجود لوائح وإرشادات تشجع الوساطة المالية في المناطق النائية والريف (Onaolapo,2015).

وبخصوص مساهمة الشمول المالي في رفع معدلات النمو الاقتصادي، فقد أوضح كل من حموش(2017)، شنبي وبن لخضر(2018)، السن (2019) أن الشمول المالي يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك لأن تعميم الخدمات المالية يسهم في زيادة قدرة القطاع المصرفي علي جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع،

وهو بدوره يساعد القطاع المصرفي علي تمويل احتياجات المجتمع الاستثمارية والاستهلاكية مما ينعكس إيجابيا على تخفيض مستويات الفقر والجوع أن الشمول المالي دعامة أساسية لمكافحة الفقر والبطالة وتعزيز النمو الاقتصادي. وأضافوا أن تطوير القطاع المالي والمصرفي والاهتمام بقضايا الشمول المالي من دوره تحقيق أهداف التنمية المستدامة (حموش،2017) ،(شنبي وبن لخضر،2018)، (السن، 2019).

(2-2) الدراسات التطبيقية

قامت بعض الدراسات باستخدام النماذج القياسية والإحصائية في عرض العلاقة بين الشمول والتثقيف المالي وكذلك العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

(2-2-1) الدراسات التطبيقية في دراسة أثر التثقيف المالي على الشمول المالي

استند كل من(0122) .Allen et al،(2016) Zin & Weill ،(2018) .Grohman et al إلى نماذج انحدار متعدد لتوضيح محددات كلا من الشمول والتثقيف المالي والعلاقة بينهم. وقد توصلوا إلى أنه كلما انخفضت التكاليف وزادت إمكانية الوصول للمؤسسات المالية يؤدي ذلك إلي زيادة عدد الحسابات المصرفية الرسمية، كذلك أوضحوا أن الخدمات المصرفية التي تقدم عبر الهواتف المحمولة يجب أن تكون مدفوعة بنفس العوامل الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية.

كذلك أضافوا أن هناك بعض العوائق التي تسبب انخفاض مستويات الشمول المالي مثل قلة الثقة بالجهاز المصرفي، الفقر، عدم توافر الثقافة الخاصة باستخدام الوسائل التكنولوجية في الدفع وغيرها. وعليه يجب العمل على القضاء على تلك العوائق -لتيسير التطبيق واسع النطاق للشمول المالي- وذلك من خلال تخفيض الرسوم، تسهيل الإجراءات المتبعة وتقليل المستندات المطلوبة للتعامل مع الجهاز المصرفي، تحسين البنية التحتية، الاهتمام بزيادة وعي الأفراد بالخدمات المالية وهو ما يعرف بالتثقيف المالي. (بن قيدة،2018 ,2012 ,Allen et al. & ,2016 ,Zin & Weill ,2018 ,Grohman et al.)

والجدير بالذكر أن الشمول المالي والتثقيف المالي هما دعامة مزدوجة للقطاع المصرفي والاقتصاد ككل، حيث أن الشمول المالي يعمل على توفير المنتجات والخدمات المالية التي يطلبها الناس، أما التثقيف المالي يجعل أفراد المجتمع على بينة ومعرفة بتلك المنتجات والخدمات.

وفي هذا الصدد، اهتم شوشة (2019) بقياس الدور الوسيط للكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي في مصر، إذ استندت على منهجية التحليل الإحصائي لبيانات الاستقصاء التي قام بتوزيعه على الأفراد الذين يتعاملون مع القطاع المصرفي المصري. ويعني بالكفاءة الذاتية قدرة الفرد على تحديد نفقاته ومواجهة أي مصروفات غير متوقعة، وكذلك طريقة تخطيطه لمصروفاته وإيراداته في المستقبل.

وقد أوضحت تلك الدراسة أن هناك أثر إيجابي بين المعرفة المالية والشمول المالي المصري، وكذلك وجود علاقة جزئية بين الكفاءة الذاتية والمعرفة المالية، وبالتالي له تأثير جزئي على الشمول المالي. وقد أوضح ايضا أن المشكلة الرئيسية هي الاستبعاد المالي، وتعني حرمان فئات معينة من المجتمع من الوصول الي الخدمات المالية وانعدام فرص وصول شرائح معينة من المجتمع للخدمات والمنتجات المالية الضرورية بجودة وتكلفة مناسبة (شوشة،2019).

(2-2-2)الدراسات التطبيقية في دراسة أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي

اتجهت بعض الدراسات التطبيقية لدراسة تأثير الشمول المالي على مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي أوضحت أن الشمول المالي يعتبر أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي، إذ أكد Atkinson & Messy (2013) من خلال استخدام نماذج الانحدار المتعدد والتحليل الاحصائي - ضرورة الاهتمام بتعزيز الشمول المالي، حماية المستهلك والتعليم المالي، حيث إن دمج هذه العناصر الثلاثة أمر ضروري لتعزيز النظام المالي وتحسين مستوي معيشة الأفراد، كذلك أهمية تمكين المرأة والشباب ماليا. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي (Atkinson & Messy,2013).

كذلك وجود تأثير إيجابي لمؤشر الشمول المالي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن كل زيادة في مؤشر الشمول المالي يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. وقد توصلت الدراسات إلى ضرورة تدخل الدولة لتبني استراتيجيات ناجحة تقوم أساسا على تفعيل الشمول المالي لما له من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، ولكن يجب أولا رفع مستويات التثقيف المالي ومحو الأمية المالية الذي يعتبر ضمان وصول مبادرات التعليم المالي إلى المستبعدين مالياً، كذلك تقوم تلك المبادرات بدعم الشمول المالي وتحسين استخدام المنتجات والخدمات المالية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار المالي والتنمية الشاملة. وقد أكد Pearce (2011) أنه يجب على الحكومات والهيئات التنظيمية بناء أطر قانونية وإشرافية مما يساعد في الوصول إلى التمويل والقروض الصغيرة بشكل أساسي من خلال البنوك، ولكن مع وجود مساحة تنظيمية لاستخدام تكنولوجيا الهواتف المحمولة. وأضاف Won Kim & Suk Yu (2018) أهمية دعم استراتيجيات الإدماج المالي من أجل تعزيز إمكانية الوصول إلى الأنظمة المالية.(Won Kim & Suk Yu,2018),(Pearce,2011)

(2-3) تعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

أوضحت الدراسات السابقة أن الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي ويسهم في النمو الاقتصادي، كذلك يعمل على رفع الكفاءة المالية، ذلك بخلاف الجانب الاجتماعي وما له من أثر في رفع مستوى معيشة الأفراد. لذلك قامت عديد من الدول بإدراج الشمول المالي كأحد أهداف استراتيجيتها الوطنية وكان التركيز الخاص بالبنوك المركزية إلى جانب الشمول المالي هو الاهتمام بزيادة الوعي والثقافة المالية والاهتمام بتوضيح أهداف الشمول المالي ومدى علاقته بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية.

بعد عرض الأدبيات السابقة، يمكن القول أن هذه الدراسة الحالية جاءت لسد الفجوة البحثية المتصلة بقياس مستوي الإدراك المالي والمصرفي لمختلف فئات المجتمع المصري سواء المتعامل أو غير المتعامل مع القطاع المصرفي وأثر نشر الثقافة المالية والمصرفية على الشمول المالي، وذلك بالاستناد علي منهجية الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي مع نماذج قياسية (الأسلوب التطبيقي القياسي) وذلك لدراسة أثر التثقيف المالي لدي فئات المجتمع المصري على الشمول المالي في مصر، إذ أنه في هذه المنهجية مسلك مختلف عن الأدبيات التي سبق عرضها.

(3) الإطار النظري للدراسة

(3-1) الشمول والتثقيف المالي: مدخل نظري

يعد الشمول المالي أحد محفزات النمو الاقتصادي، إضافة لما يسهم به من عوامل دافعة لمواجهة تحديات التنمية وتقليص معدلات الفقر وخفض معدلات البطالة وتشجيع الادخار والاستثمار عبر توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك، وأكدت الدراسات على أن تعزيز الشمول المالي يتم بالأساس من خلال رفع مستويات الثقافة المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع، حيث أنه لا يمكن أن يتحقق الشمول المالي بدون المعرفة الكافية بالمنتجات والخدمات المالية ودور القطاع المصرفي، وفي هذا القسم يتم عرض الاطار النظري ذو الصلة بكلا المفهومين من أجل تيسير فهم العلاقة بينهما (القاضي،2019).

(3-1-1) الإطار النظري للشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود. وقد أصدرت عديد من الجهات العالمية عديد من التعريفات الخاصة بالشمول المالي، وعلى رأس هذه التعريفات ما أصدره البنك الدولي (World Bank (WB: وبه يحدد الشمول المالي على أنه "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة لاحتياجاتهم وبأسعار بسيطة. كذلك تقديم المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة .وإجمالا يمكن توصيف الشمول المالي في مجموعة من النقاط هي كما يلي:

- **مجموعه من الخدمات المالية المتنوعة** (مدفوعات، حسابات التوفير، حسابات جارية، تحويلات، مدخرات، ائتمان، الإقراض، التمويل، التأمين، المعاشات ....الخ.) (بدوي.2017).
- **وسائل الدفع الإلكتروني**: وتتمثل في استخدام كروت المرتبات، أو كروت الحسابات البنكية، أو الكروت مسبقة الدفع، أو كروت الائتمان أو عن طريق الأنترنت (أونلاين) (Zins & Weill, 2016).
- **مواصفات الخدمات المقدمة**: تتسم بالعدالة والشفافية وتقدم في الوقت المناسب وبتكاليف منخفضة وتتسم بالجودة ولا تنفذ بكثرة مستخدميها (Hassouba,2023).
- **استهداف كافة شر ائح المجتمع**: الشركات سواء الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة أو متناهية الصغر، والأفراد سواء الميسورين أو المهمشين مع جذب المستبعدين إلى النظام المالي (Hassouba,2023).
- **التنفيذ والرقابة**: تقدم هذه الخدمات من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي وتخضع للرقابة والمتابعة من الهيئات الرقابية (الحميدي ،2015).

وتتمثل أبعاد الشمول المالي -وفقا للبنك الدولي- في استخدام الحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض، المدفوعات والتأمين، تلك التي تم دمجها في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: سهولة الوصول إلى الخدمات المالية Access، استخدام الخدمات المالية Usage، وتعزيز جودة الخدمات المالية Quality، ويبين الجدول رقم (١) محاور قياس هذه الأبعاد الثلاثة. الأبعاد الثلاثة مجموعة من المحاور لقياسه.

جدول 1: محاورقياس أبعاد الشمول المالي

المؤشر	طريقه القياس
ACCESS الوصول للخدمات المالية	عدد فروع البنك لكل 100.000 بالغ
	عدد ماكينات الصراف الآلي ATMلكل 100.000 بالغ
	عدد نقاط البيع POS المتاح بالمتاجر والمحلات لكل 100.000 بالغ
	عدد محافظ الدفع الالكترونية على الموبايل للشركات والبنوك
	عدد الكروت الالكترونية المصدرة سواء كانت خصم فوري – ائتمانية او مدفوعة مقدما
USAGE استخدام الخدمات المالية	نسبة البالغين الذين يملكون حسابات بنكية بالمؤسسات المالية الرسمية
	عدد المعاملات المالية التي تتم عبر الهاتف المحمول لكل 100،000 بالغ
	النسبة المئوية للبالغين الذين يتلقون تحويلات محلية ودولية
	النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات بنكية
	النسبة المئوية للبالغين الذين ادخروا مبلغ من المال في البنوك خلال العام الماضي
QUALITY & AVAILABILITY جودة و إتاحة الخدمات المالية	درجة الوعي ومستوي الثقافة المالية للأفراد والمتعلقة بالمفاهيم المالية الأساسية، مثل: (1) التضخم، (2) معدل الفائدة، (3) الفائدة المركبة، (4) تنويع المخاطر
	متوسط تكلفة (الرسوم السنوية) لامتلاك الشخص حساب بنكي.
	النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يتعين عليها تقديم ضمانات للحصول على قرض بنكي

Source: (Global Partnership for Financial Inclusion, G20 financial inclusion indicators,2022)

(2-1-3) الإطار النظري للتثقيف المالي

يشير التثقيف المالي إلى القدرة على اتخاذ حكم مستند إلى معلومات، واتخاذ قرارات فيما يخص استخدام وإدارة النقد. كذلك يلاحظ أن رفع مستوي التثقيف المالي يدعم الشمول الاجتماعي ويؤدي إلي تحسين حياة المجتمعات، ويمكن تعريفه بشكل أوسع على أنه "القدرة على الإلمام بالمنتجات المالية في السوق وفهمها، لا سيما من حيث العوائد والمخاطر لاتخاذ اختيارات مستندة إلى معلومات"، وقد أوضح البنك الدولي أن مصطلح التثقيف المالي يشمل مفاهيم تتراوح بين الوعي والمعرفة المالية، بما في ذلك المنتجات والمؤسسات المالية والمفاهيم المالية. كذلك المهارات المالية، مثل القدرة على حساب الفائدة.... الخ.

كما قدمت الشبكة الدولية للتعليم المالي International Network on Financial Education (INEF) تعريف لمحو الأمية المالية " هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والاتجاهات والسلوكيات لاتخاذ قرارات مالية سليمة وبالتالي تحقيق الرفاهية المالية"، ويعد التعليم المالي هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة وشرح المبادئ المالية الأساسية للأفراد وذلك بهدف زيادة الوعي المالي والوصول إلى الرفاهية المالية للأفراد، أي أن التثقيف المالي هو نتيجة لعملية التعليم المالي (شلبي،2018).

وفي هذا السياق، ووفقا لاستبيان تصنيف التثقيف المالي العالمي (Klapper et al.,2016) يتم قياس التثقيف المالي من خلال المؤشرات الدالة على مدي إدراك الفرد للمفاهيم المالية الأساسية لصنع القرار المالي. كذلك مدي إدراك الفرد لأنواع واستخدامات المنتجات المالية. ويعتبر الشخص مثقف ماليا عندما يتمكن من الإجابة بصورة صحيحة على الأربع أسئلة الخاصة بالمفاهيم الأساسية لصنع القرار المالي، وفيما يلي عرض لتلك المفاهيم والأسئلة المرتبطة بها (أبو سمرة،2019).

- **معرفة أسعار الفائدة:** يعتبر مؤشر لمعرفة وفهم الفوائد التي يتم دفعها على القروض. والسؤال الخاص بمفهوم الفائدة (إذا كنت بحاجة لاقتراض مبلغ 10.000جم، هل يكون سعر فائدة القرض مختلف عن سعر الإيداع). وتكون الإجابة الصحيحة " سعر الاقتراض أعلي بحد أقصى 2 %".
- **مضاعفة الفائدة (الفائدة المركبة):** يعتبر مؤشر لمعرفه احتساب الفرد للفائدة التي يحصل عليها وكذلك للقدرة على التمييز بين الفائدة البسيطة والمركبة. والسؤال الخاص بهم هو (بافتراض أن لديك مبلغ من المال في حساب بنكي لمدة سنتين، والفائدة السنوية 15% هل مبلغ الفائدة المودعة من البنك في حسابك.....). وتكون الإجابة الصحيحة "مبلغ الفائدة في السنة الثانية أعلي من السنة الأولى".
- **التضخم:** يعتبر مؤشر لمدي إدراك الفرد لمفهوم التضخم ومعرفة القيمة الزمنية للنقود، ويكون السؤال كما يلي (بافتراض أنه خلال العشر سنوات القادمة سوف تتضاعف الأسعار، وبافتراض أن دخلك سوف يتضاعف أيضاً، سوف يكون قرارك...) وتكون الإجابة الصحيحة" سوف تشتري نفس ما تشتريه اليوم".
- **تنويع المخاطر:** مؤشر لقياس مدي إدراك الفرد لمبدأ تنويع الاستثمارات في أصول مختلفة والوعي بمفهوم المخاطرة والعائد. والسؤال هو (لو كنت تمتلك مبلغ من المال، كيف يمكنك استثماره؟) وتكون الإجابة الصحيحة " تقسيم المال بين كل ما سبق".

(2-3) الآليات الأساسية لتعزيز الشمول المالي

تلعب مجموعة البنك الدولي دوراً حاسماً في تعزيز الشمول المالي عالمياً، لاسيما وأنه يحرص على إرساء استراتيجيات وتقديم المساعدة الفنية للحكومات من أجل تصميم وتنفيذ خرائط طريق وخطط عمل على المستوى الوطني لتحقيق أهداف الشمول المالي، كما أنه أكد على ضرورة توافر التزام وتنسيق سياسي قوي بين أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص، وأن يكونوا قادرين على خلق بيئة مواتية وسياسات واسعة النطاق تعزز الوصول المالي والقدرة المالية، والمنتجات المبتكرة، والبيانات عالية الجودة للمساعدة في وضع السياسات. وقد قام البنك الدولي بوضع استراتيجيات ومحاور أساسية لدعم الشمول المالي، تلك التي يوجزها الجدول رقم (2).

جدول 2: المحاور الأساسية والاستراتيجيات الخاصة بتعزيز الشمول المالي

المحور	الهدف
تحديث أنظمة مدفوعات الأفراد (التجزئة) والمدفوعات الحكومية	تعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية بدلا من الأدوات النقدية والورقية، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة استخدام الخدمات المالية. وهو بدوره يؤدي إلى انخفاض عمليات الاحتيال والفساد.
تنويع الخدمات المالية للأفراد	دعم الإصلاحات القانونية والتنظيمية والسياسية، بناء قدرات الجهات المشرفة، وتصميم البرامج الحكومية لفتح المجال أمام الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية، بما في ذلك المدخرات والتأمين والائتمان، بحيث توفر حسابات المعاملات سبيلا إلى التعميم الكامل للخدمات المالية.
الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة	العمل مع السلطات الوطنية لتهيئة بيئة مواتية للاستفادة من فرص "التكنولوجيا المالية الرقمية" والتكنولوجيا الجديدة، وتحقيق تكافؤ الفرص، وتوسيع نطاق الوصول للخدمات المالية.
تعزيز المنافسة وتوسيع نقاط الوصول	دعم الإصلاحات التنظيمية والإشرافية لفتح المجال أمام الوصول للخدمات المالية وضمان تكافؤ الفرص بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية (أو مقدمي الخدمات غير التقليديين)، مثل

المحور	الهدف
	شركات الاتصالات، وشركات التكنولوجيا المالية الرقمية، ومكاتب البريد، والتعاونيات وشبكات الوكلاء. كذلك تعزيز الانتشار الجغرافي وتوسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية.
الحماية المالية للمستهلك	العمل على بناء إطار قانوني وتنظيمي للحماية المالية للمستهلك، وحماية بيانات العملاء المالية، التأكيد على حصول العميل علي معاملة عادلة وشفافة وتوفير المعلومات اللازمة والدقيقة. كل ذلك بدوره يعمل علي زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي.
التثقيف المالي	العمل على تصميم استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي، وجمع البيانات، ووضع استقصاءات لقياس مستوى الثقافة المالية، والقدرة والوعي بالأمور المالية، وتصميم وتقييم برامج القدرات المالية.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (البكل والحداد،2022)، (Hassouba,2023)

(4) تحليل الوضع المصري لكلا من الشمول والتثقيف المالي خلال الفترة (2016-2023)

بذلت الحكومة المصرية بوجه عام والبنك المركزي المصري بوجه خاص جهداً كبيراً في تعزيز وتطبيق آليات الشمول المالي مصر. إذ أنها اهتمت بتوفير خدمات مميكنة، فضلاً عن تيسير حصول المواطنين على متطلباتهم من الخدمات والمنتجات المالية دون تحميلهم أي أعباء إضافية، واستهدفت منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني توفير نحو 25٪ من تكلفة طباعة النقود وتداولها. (البكل والحداد، 2022)

وقد عرف قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي الشمول المالي بأنه "إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية، بجودة وتكلفة مناسبة، مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم."وتتمثل الخدمات/ المنتجات المالية فيما يلي: منتجات ادخارية– مدفوعات وتحويلات - إقراض - تأمين.

ونتيجة لاهتمام مصر بتطبيقات الشمول والتثقيف المالي، فقد انضمت مصر عام 2013 للتحالف الدولي للشمول المالي AFI والذي أنشئ عام 2008 لنقل تجارب الدول وتبادل الخبرات في هذا المجال، وللمساعدة في صياغة السياسات واستراتيجيات وأدوات وآليات التطبيق. وقد تم عقد المؤتمر السنوي التاسع للتحالف الدولي للشمول المالي عام 2017 في شرم الشيخ تقديرا للمجهودات المصرية (الزيادي، 2019).

كذلك صدور قرار جمهوري رقم 89 لسنة 2017 بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات والذي اهتم بتشجيع كافة الجهات بصرف أجور موظفي الحكومة وأصحاب المعاشات عبر البطاقات بدل من الطريقة اليدوية، كذلك إتاحة تعاملات البيع والشراء عبر الإنترنت. هذا بالإضافة إلى إتاحة خدمة تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة. إلا أنه من الجدير بالذكر أن جني ثمار الشمول المالي لن تتأتى إلا بارتفاع مستويات التثقيف المالي لدي فئات المجتمع وهو ما أكدت عليه وأثبتته الدراسات السابقة، لاسيما وأنه يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية أفضل لأنفسهم وأسرهم. وقد استندت آليات تعزيز الشمول المالي بمصر على عدة محاور يلخصها الشكل رقم (1):

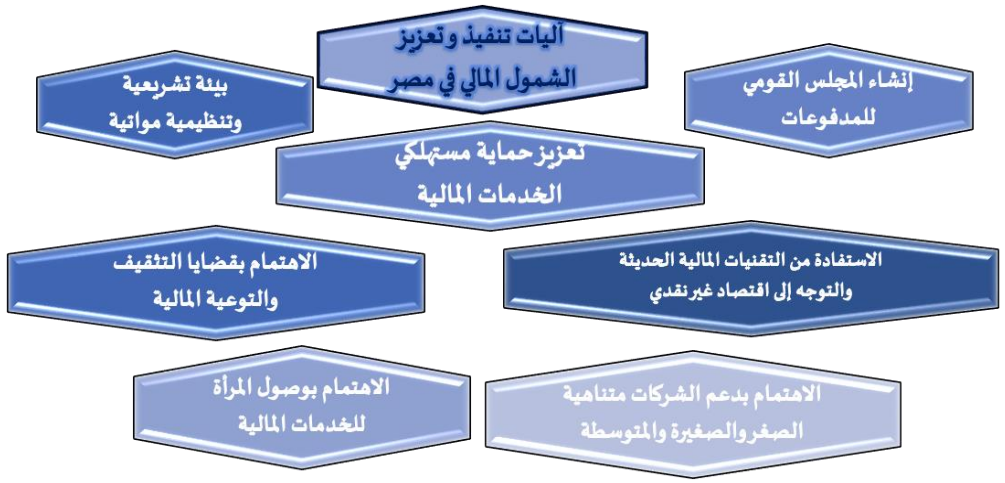

شكل 1: آليات تعزيز الشمول المالي في مصر

المصدر: اعداد الباحث

وفي هذا الصدد يستعرض هذا القسم الأطر المنظمة لكل من الشمول والتثقيف المالي في الحالة، فضلاً عن الدور المؤسسي للبنك المركزي والحكومة المصرية في تعضيد التثقيف ومن ثم الشمول المالي ثم عرض مؤشرات كلا منهم وتحديات تطبيق الشمول المالي في مصر.

(4-1) الإطار التشريعي والمؤسسي للشمول والتثقيف المالي في مصر خلال الفترة (2016-2023)

مما لاشك فيه أن توفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة يساعد على تعزيز كل من التثقيف والشمول المالي، التحول إلى مجتمع أقل استخداماً للنقود التقليدية، زيادة درجة الثقة في استخدام الأدوات المالية الجديدة والحد من مخاطر خرق الخصوصية. وتسهم الجهود المتعلقة بتهيئة البنية التشريعية والمؤسسية في تحقيق عدد من الفوائد للدولة المصرية مثل خفض معدلات الفساد، زيادة متحصلات الدولة وتحسين التدفقات المالية، متابعة أوجه الإنفاق، زيادة كفاءة النظام المالي وفاعلية السياسية النقدية، الحد من التضخم وتحقيق معدلات أعلي من الشمول المالي. وقد اهتمت كل من الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري بإصدار عدد من القوانين المنظمة لتشجيع التعامل مع القطاع المالي والمصرفي والموضحة بالجدول رقم (3): (رمضان،2023)

جدول 3: القوانين والقرارات المنظمة ذات صلة بالشمول والتثقيف المالي

القانون/ القرار	الهدف
قانون رقم 18 لسنة 2019 بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع الرقمية (غير النقدي)	يدعم هذا القانون توجهات الدولة الخاصة بالتحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي، وتحفيز استخدام وسائل الدفع الرقمية. كذلك يهدف القانون إلى وضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية يكون ملزم لكل من القطاع العام والخاص وذلك من أجل التيسير على المواطنين في سداد التزاماتهم المالية إلكترونيا.
قرار رقم 313 لسنة 2019 بشأن تطبيق نظام مصرفي إلكتروني متكامل	حيث تمت الموافقة على البدء في مشروع تطبيق نظام مصرفي إلكتروني متكامل.
قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020	يعد هذا أول تشريع مصري يعالج وينظم أنشطة التكنولوجيا المالية بشكل مباشر فيما يتعلق بنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية.
قانون تنظيم أنشطة التمويل البديل[1]	يحدد هذا القانون الإطار التشريعي لتنظيم المنصات الرقمية للتمويل البديل، مما يسهم في توفير خدمات تمويلية جديدة ومختلفة داخل السوق المصري بهدف تلبية احتياجات مختلف الفئات من العملاء.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (الحريري،2021) و(رمضان،2023) و (عطية،2021)

كما قام البنك المركزي المصري بوضع استراتيجية للشمول المالي (2022-2025) تلك التي شملت أول تقرير يصدره البنك لاستعراض السبل المتخذة لقياس الشمول المالي في مصر وذلك في إطار وضع أهداف ورؤية واضحة وتحديد أولويات التنفيذ. وقد استهدفت عديد من المحاور منها التوسع في نشر الثقافة المالية وزيادة القدرات المالية للمواطنين، الشركات، المشروعات وبناء قدرات موظفي البنوك، وواضعي السياسات حول مفاهيم الشمول المالي، فضلا عن تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة من خلال توفير الخدمات غير المالية وتوفير بنية تحتية شاملة وفعالة، إتاحة واستخدام الخدمات المالية (المصرفية وغير المصرفية) لكافة فئات المجتمع طبقا لاحتياجات العملاء، فضلا عن توفير بيئة داعمة لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي.

كذلك قام البنك المركزي المصري بالتنسيق مع الهيئات والوزارات ذات الصلة على مستوي الدولة بالتوافق على إطار عام لتحقيق استراتيجية الشمول المالي. ويوضح الشكل رقم (2) المحاور الرئيسية والممكنات الخاصة بالشمول المالي وفقا للاستراتيجية العامة التي أطلقها البنك المركزي المصري.

[1] أنشطة التمويل البديل: هي تلك الأنشطة التي تتضمن خدمات الإقراض من نظير إلى نظير والتمويل الجماعي والدفع الآجل إلى جانب الإقراض للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وكذلك جمعيات الاخار والإقراض الدورية.

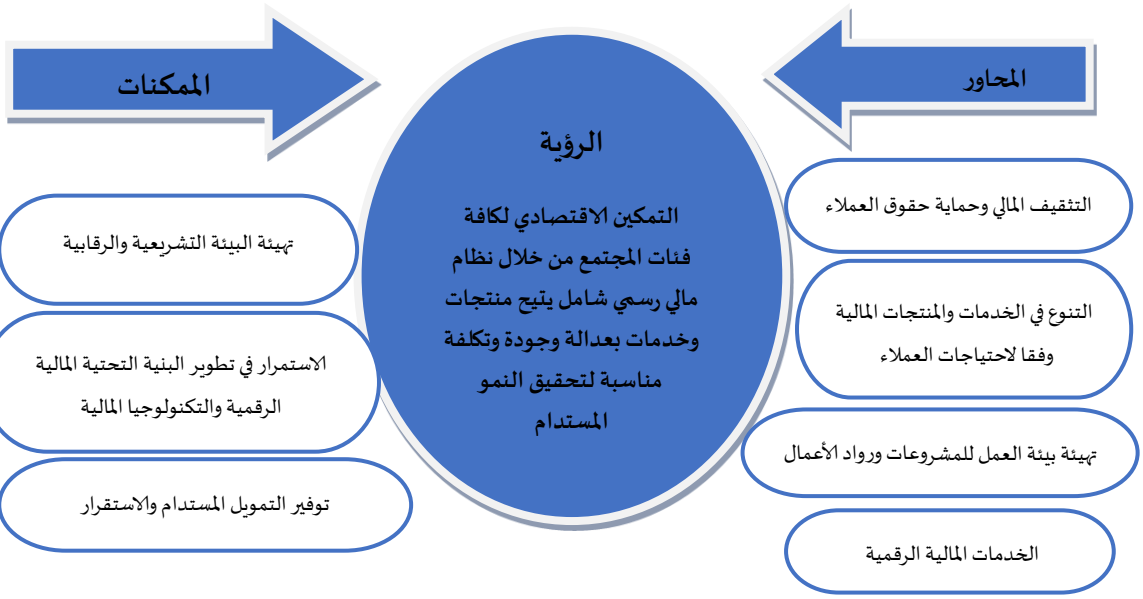

شكل 2: المحاور الرئيسية وممكنات تحقيق الشمول المالي في مصر

المصدر: (البنك المركزي المصري، 2022).

وبناء عليه تمثلت آليات تعزيز الشمول المالي في مصر فيما يلي: (الشاذلي،2019):

- تهيئة البيئة التشريعية والتعليمات الرقابية: حيث يتم الاهتمام بتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد علي تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية.
- البنية التحتية المالية الرقمية والتكنولوجيا المالية: ضرورة الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي، وكذلك تشجيع تطور الخدمات المالية غير المصرفية وتطوير نظم الدفع والاستعلام الائتماني.
- الاهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية: التنسيق بين الأجهزة الرسمية المختلفة في الدول لبذل الجهود في نشر الوعي والثقافة المالية وتحفيز القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمصرفية والأطراف ذات العلاقة لممارسة دورها في هذا الإطار، وقد تم اتخاذ عدة خطوات في هذا الشأن تمثلت في مسودة استراتيجية التثقيف المالي بقيادة المعهد المصرفي المصري (الذراع التدريبي للبنك المركزي المصري) بالتعاون مع الجهات المختصة، تطبيق التثقيف المالي لطلاب المدارس والجامعات من خلال مبادرة "علشان بكرة" للتثقيف المالي منذ عام 2012، عقد دورات تدريبية بالتعاون مع الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر للعاملين بالجمعيات الاهلية العاملة بالدلتا ووجه بحري في محافظتي القاهرة والإسكندرية، بهدف نشر الثقافة المالية للإناث المستفيدات من خدمات الجمعيات الاهلية ورفع كفاءتهن في مجال التخطيط المالي، عقد دورة تدريبية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة في جميع محافظات مصر بهدف نشر الثقافة المالية للرائدات الريفيات حول الشمول المالي وإدارة الأموال ومفهوم الادخار والإقراض، التعاون بين البنك المركزي ووزارة الشباب والرياضة لتعزيز مفاهيم الثقافة المالية والشمول المالي من خلال مراكز الشباب التابعة للوزارة بهدف تقديم دورات تعريفية ففي مجالات ريادة الاعمال ونشر الوعي والمعرفة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة (خليل،2015).

(2-4) الدور المؤسسي للبنك المركزي المصري والحكومة المصرية في تعزيز التثقيف والشمول المالي

(1-2-4) دور البنك المركزي المصري في دعم التثقيف المالي وتعزيز الشمول المالي بمصر

– دور البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي:

اهتم البنك المركزي بدراسة تجارب الدول التالية للاستفادة منها في تعزيز الشمول المالي تتمثل في :تجربة الهند والتي اعتمدت بشكل أساسي على مشروع ادهار(الرقم القومي بالهند وتم ربط جميع المعاملات الحكومية من خلاله)، تجربة دولة كينيا والتي اعتمدت على مشروع MPESA وهي تتمثل في محفظة الهاتف المحمول والتي استخدموها لمساعدة المزارعين في الحصول على دعم الدولة والحصول على حصيلة أعمالهم بطريقة سريعة وسهلة من خلال محفظة الهاتف المحمول، هذا بالإضافة إلى تجربة دولة الفلبين اتاحت خدمات مالية عن طريق الوكالة المصرفية THE LAND BANK OF PHILIPPINES والتي قامت بتوسيع قاعدتها من الوكلاء المصرفين للتسهيل على العملاء عمل معاملات مالية على حساباتهم وصرف وتحويل المعونات الحكومية.

وبناء عليه، في نوفمبر 2016 استحدث البنك المركزي المصري إدارة مستقلة للشمول المالي، وتتولى تلك الإدارة عملية التنسيق الداخلي بين إدارات ووحدات البنك من ناحية، والبنك المركزي من ناحية أخرى، كذلك قام البنك المركزي بإصدار تعليماته بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول إلى جانب تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت، ويضاف إلى ذلك إطلاقه لعدد من المبادرات التي من شأنها زيادة التثقيف المالي وتعزيز الشمول المالي، ومنها: مبادرة اتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مبادرة خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، وتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت، مبادرة مشروع مجموعات الادخار والإقراض الرقمية، مبادرة مشروع دعم صغار المزارعين، مبادرة مشروع دعم ذوي الهمم(El-Tohamy & Salem,2023).

– دور البنك المركزي لتعزيز التثقيف المالي:

تمثل دور البنك المركزي المصري في التثقيف المالي من خلال المبادرات الذي أطلقها المعهد المصرفي المصري لاسيما وأنه الذراع التدريبي الأول للبنك المركزي، وقد حرص المعهد المصرفي علي تطبيق أفضل الممارسات الدولية التي تعمل بشكل كبير في مجال التثقيف والتعليم المالي. وذلك من خلال عضويته في المنظمات الدولية مثل الشبكة الدولية للتعليم المالي التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والمنظمة الدولية لمالية للأطفال والشباب. وقد قام المعهد المصرفي بإطلاق عدد من المبادرات لعل أهمها (الحمامصي،2022)، (اتحاد المصارف العربية،2020):

- **مبادرة عشان بكرة:** في 2012 أطلق المعهد المصرفي المصري مبادرة "عشان بكرة". وهي مبادرة وطنية تمت تحت رعاية البنك المركزي المصري في مجال التثقيف المالي وتطوير المنتجات والخدمات المالية التي تناسب الاطفال والشباب في مصر والشرق الأوسط.
- **مبادرة إتاحة:** تعتبر همزة الوصل بين الباحثين عن فرص عمل من ذوي الهمم والقطاع المصرفي فمن خلال منصة المبادرة تتيح بيانات وخبرات المتقدمين من ذوي الهمم لعرضها على مسؤولي التوظيف في إدارات الموارد البشرية في القطاع المصرفي لفرص التوظيف المحتملة.

– **مبادرة بصيرة**: أطلق المعهد المصرفي المصري مبادرة بصيرة عام 2020 لمساندة ودعم ذوي الاحتياجات البصرية، والتي تهدف إلى تيسير وصول الوسائل التعليمية للمكفوفين وضعاف البصر والتي تمثل مكوناً رئيسياً لبناء العملية التعليمية بالنسبة لهم.

– **الأسبوع المالي العالمي** Global Money Week :هو احتفال ابتكرته المؤسسة الدولية المالية للشباب والأطفال منذ عام 2012 بالتعاون مع عديد من الشركاء لتنظيم أنشطة لزيادة مستويات التثقيف المالي. ويشارك المعهد المصرفي بشكل سنوي في فعاليات الأسبوع المالي العالمي منذ عام 2013 في كثير من الأنشطة التي تتم في إطاره.

(2-2-4) دور الحكومة المصرية في دعم التثقيف المالي وتعزيز الشمول المالي بمصر

- دور الحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي

اتخذت الحكومة المصرية بالتنسيق مع البنك المركزي خطوة إيجابية نحو تطبيق الشمول المالي وبذلت الجهد الكبير بهدف توفير خدمات مميكنة تضمن تيسير حصول المواطنين على متطلباتهم من الخدمات المالية. وفيما يلي عرض لبعض تلك الجهود:

- المجلس القومي للمدفوعات: صدر قرار جمهوري رقم 89 لسنة 2017 بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات والذي اهتم بتشجيع كافة الجهات بصرف أجور موظفي الحكومة وأصحاب المعاشات عبر البطاقات بدل من الطريقة اليدوية، كذلك إتاحة تعاملات البيع والشراء عبر الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة.
- مبادرة باي باي نقدية... ده زمن الالكترونية: والتي تهتم بالانتقال إلى الاقتصاد غير النقدي وإتاحة جميع الخدمات المالية للمواطنين، كذلك رفع معدلات استخدام تلك الخدمات بصورة سهلة وآمنة بتكلفة مناسبة.
- كارت ميزة: تم إصدار أول بطاقة دفع وطنية مسبقة الدفع " كارت ميزة" بالتعاون بين البنك المركزي المصري وشركة بنوك مصر، تلك التي تستهدف كافة شرائح المجتمع بدءا من سن 16 عاما.
- تطبيق إنستاباي InstaPay: يعتبر أول تطبيق هاتف محمول يعتمد على شبكة المدفوعات اللحظية Instant Payment Network (IPN) تلك التي تم انشاؤها في مارس 2022 لربط كافة البنوك العاملة داخل مصر، وتهدف إلى تمكين عملاء جميع البنوك من تنفيذ التعاملات المالية وغير المالية لحظيا باستخدام مختلف أدوات ووسائل الدفع الإلكترونية، أخذا في الاعتبار أنه يخضع للتطوير والتحديث المستمر من خلال شركة بنوك مصر- الذراع التكنولوجي للبنك المركزي (البنك المركزي المصري،2023).

- دور الحكومة المصرية لتعزيز التثقيف المالي

بالإضافة إلى جهود المعهد المصرفي والقطاع المصرفي نجد أن هناك بعض الهيئات الحكومية اهتمت بتعزيز التثقيف المالي ومنها الهيئة العامة للرقابة المالية تلك التي تلعب دورا هاما في محو الأمية المالية ونشر الثقافة المالية وبالتالي تعزيز الشمول المالي حيث أطلقت عدة مبادرات من شأنها العمل على التوعية بالخدمات المالية غير المصرفية ومنها ما يلي (العش،2019):

- إطلاق موقع إلكتروني يهدف إلى تقديم خدمات متنوعة للتوعية والرد على استفسارات التي قد يتساءل عنها المستثمر أو المتعامل في الأسواق المالية غير المصرفية.

- إعداد الدراسات والبحوث وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالقطاع المالي غير المصرفي، فضلاً عن عقد جلسات حوارية مع شباب الجامعات لنشر الثقافة والتوعية المالية والاستثمارية (خيرالدين،2019). ويوضح الشكل التالي رقم (3) ملخصا لأهم مبادرات المصرية في سبيل تعزيز الشمول المالي.

شكل 3: ملخص لأهم مبادرات المصرية في سبيل تعزيز الشمول المال

المصدر: اعداد الباحث

(3-4) تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال الفترة (2016--2023)

بالرغم من أهمية الشمول المالي واعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق عدد من أهداف استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" وعلى وجه الخصوص الهدف الخاص بتحقيق اقتصاد تنافسي ومتنوع وتكامل العدالة الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية، تلاحظ تدني مستوى كل من الشمول والتثقيف المالي في مصر. فيلاحظ أن مستوي التثقيف المالي المصري 27%، كذلك تحتل مصر المرتبة رقم 139على مستوى الشمول المالي العالمي ورقم 101 على مستوى التثقيف المالي العالمي.

فوفقا لمؤشرات البنك المركزي المصري يتبين أن نسبة الشمول المالي ارتفعت في نهاية عام 2023 لتصل إلى 70.7٪ مقارنة بنسبة 64.8 % بنهاية عام 2022، وذلك بمعدل نمو بلغ 174٪ خلال الفترة من 2016-2023، وترجع الزيادة في نسبة الشمول المالي إلى مشاركة البنوك في عديد من المبادرات والمشروعات التي تستهدف إدماج شرائح العملاء المختلفة في القطاع المصرفي. وفي ذات الوقت، ارتفعت نسبة الشمول المالي للسيدات إلى62.7% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الشمول المالي للشباب في الفئة العمرية (16-35 سنة) لتصل إلى 51.5٪ كذلك نسبة الشمول المالي بين النساء 57.5% (البنك المركزي المصري، 2024).

ويلخص الرسم البياني (1) و(2) تلخيصا لتطور مؤشرات الشمول المالي في مصر وفقا لتقرير البنك المركزي المصدر بنهاية ديسمبر 2023.

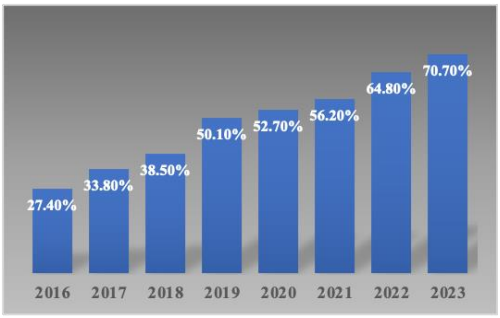

الرسم البياني 1: تطورنسبة الشمول المالي في مصرخلال الفترة 2016 - 2023

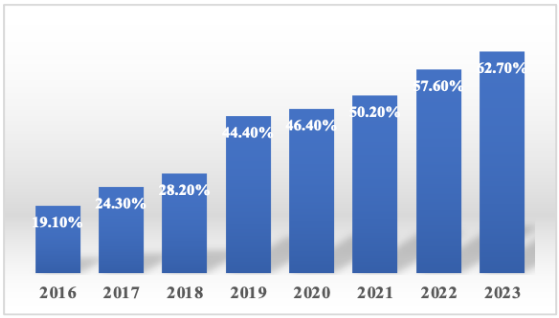

الرسم البياني 2: تطورنسبة الشمول المالي لدى النساء في مصرخلال الفترة 2016 -2023

المصدر: (البنك المركزي المصري،2023)

(4-4) تحديات تطبيق الشمول المالي في مصر

على الرغم من الجهود الضخمة التي تبذلها الدولة المصرية من أجل تعزيز الشمول المالي، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة تعميم الشمول المالي بسبب وجود عديد من التحديات التي تعوق من الوصول لهذه المرحلة (جعفر،2020) مثل:

- تواجه مصر تحدي كبير لقياس مساهمة الشركات متناهية الصغر والصغيرة في الاقتصاد الرسمي: حيث تندرج معظمها تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي، ورغم الجهود التي اتخذت لدمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر إلا أنها لم تحقق بعد النتائج المرجوة خاصة مع تعاظم قوته سواء من حيث حجم تعاملاته وعدد منشآته وعدد أسواقه وعدد العاملين به فجميعهم غير خاضعين للقوانين وغير مسجلين في السجلات الصناعية أو التجارية.
- الإحجام عن فتح حسابات مالية: ويرجع ذلك إلى :ارتفاع معدلات البطالة في مصر وهو ما يعنى وجود شريحة كبيرة عاطلة بدون دخل ومن ثم لا يوجد لها مجال للتعامل مع الخدمات المالية. كذلك امتلاك أحد أفراد الأسرة خاصة رب الأسرة حساب بنكي يقلل من رغبة باقي الأفراد في فتح حساب آخر ويتم التعامل من خلال حساب واحد للاعتقاد أن ذلك يقلل من تكاليف ورسوم الإجراءات البنكية.
- الرغبة في استخدام أوعية ادخارية أخرى: مثل الادخار في العقارات والمشغولات الذهبية والماشية أو إيداعها أمانه عند الأقارب أو الاكتناز بالمنزل" بالإضافة الى الدخول سوق الأسهم والسندات.
- الترسيخ الاجتماعي والعادات والتقاليد التي تجعل فئة مجتمعية معينة -لاسيما محدودي الدخل وكبار السن- يحجموا عن التعاملات الإلكترونية بل ولا يرغبوا في انتهاج هذا المسلك إذ أن عنصر الأمان بالنسبه لهم هو فقط توافر المال في حوزتهم (Hassouba, 2023).

كل ما سبق يدلل على أن ضعف الوعي والثقافة المصرفية وارتفاع نسبة الجهل بالخدمات المالية المتاحة وعدم الثقة في استخدام الخدمات المصرفية أو التعامل مع القطاع المصرفي هو عامل هام ومؤثر في تعزيز الشمول المالي بالحالة المصرية، ويلخص الشكل الإيضاحي رقم (4) أهم هذه المعوقات كما يلي:

شكل 4: تحديات ومعوقات تطبيق الشمول المالي في الحالة المصرية

المصدر: إعداد الباحث

(5) الدراسة الميدانية

طبقت الدراسة الميدانية على المجتمع المصري ومدي ادراكه لمفهوم وأهمية الشمول المالي: حيث يتطرق هذا القسم إلى دراسة ميدانية لواقع مستوي التثقيف والوعي المالي لدي الشعب المصري بمفهوم وأهمية الشمول المالي، بما يشمله من مجتمع الدراسة، العينة المستخدمة وكذلك أداة الدراسة المستخدمة متمثلة في استمارات الاستبانة.

تم الاستناد إلى الدراسة الميدانية مع استخدام الأساليب الاحصائية للتوصل إلى نتائج من شأنها دراسة أثر مستوي الوعي والتثقيف المالي للمجتمع المصري ومدي إدراكهم بمفهوم الشمول المالي، وقد تم ذلك من خلال تقديم استمارة استبانة لأفراد المجتمع المصري البالغين (فوق سن ال 21 سنة) على مدار ستة أشهر خلال نهاية عام 2023 وبداية عام 2024بعدد من المحافظات. وتهتم الاستبانة بدراسة الآتي:

- مدي إدراك المجتمع المصري بمهام القطاع المصرفي وبمفهوم الشمول المالي.
- مستوي التثقيف المالي لدي فئات المجتمع المصري ومدي إدراك الفرد بالمفاهيم الأساسية الأربعة لصنع القرار المالي.
- مدي تأثير المبادرات علي زيادة وعي الأفراد ودرجة التثقيف المالي للمجتمع ومدي وعي الأفراد بتلك المبادرات.
- مدي تأثير الوعي المالي والمصرفي للمجتمع على مستوي الشمول المالي في مصر.

(1-5)مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة أفراد المجتمع المصري البالغين، ويلاحظ أن حجم المجتمع المصري كبير ويتعدى مليون مفردة، لذلك سيتم الاعتماد على عينة في حدود ال 385 مشاهدة ونسبة خطأ 5%. وذلك وفقا للقانون التالي[1]:

$$n = \frac{(Z)^2(\sigma)(1-\sigma)}{(e)^2}$$

وقد تم اختيار العينة بشكل عشوائي ضمانا لعدم التحيز وشملت العينة العواصم الأساسية للدولة (القاهرة- الإسكندرية) بالإضافة إلى محافظة من الوجه البحري (المنوفية) ومحافظة من الوجه القلبي (المنيا) وذلك لضمان التمثيل الجيد لمجتمع الدراسة.

وتم مراعاة التوزيع السكاني أثناء انتقاء العينة (400مفردة) حيث تم تحديد حجم العينة من كل محافظة بناء نسبة سكان كل محافظة لإجمالي سكان الأربع محافظات وهو الموضح بالجدول رقم (4).

جدول 4 : تقسيم عينة الدراسة

المحافظة	عدد السكان فوق 21	النسبة[2]	حجم العينة
القاهرة	5.756.158.23	% 38	146
الإسكندرية	3.116.247.59	% 21	82
المنيا	3.457.845.87	% 23	89
المنوفية	2.630.614.69	% 18	69
الإجمالي للأربع محافظات	14.960.866.38	% 100	385

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2022)

(5 -2) محاور الاستبانة

اعتمدت الدراسة على تصميم استبيان[3] لجمع البيانات، وذلك عن طريق المتغيرات الرئيسية للدراسة والتي تمثلت في الشمول المالي والتثقيف المالي، بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة الشخصية والتي كان الغرض منها وصف عينة الدراسة واستخدامها في تحليل النتائج. وقد تم تقسيم الاستبانة لخمسة محاور موضحة بالشكل رقم (5).

[1] حيث أن n = حجم العينة، Z = التوزيع الطبيعي المعياري وتساوي 1.96 عند معامل ثقة 95%

e =معامل الخطأ للعينة (الخطأ المسموح به) ويساوي 0.05 ، σ = نسبة الاستجابة و تساوي 0.5،

$$n = \frac{(1.96)^2(0.5)(1-0.5)}{(0.05)^2} = 384.16 \cong 385$$

[2] النسبة المذكورة = عدد سكان المحافظة فوق 21 سنة مقسوما على اجمالي السكان بال 4 محافظات

[3] صورة الاستبانة في الملاحق.

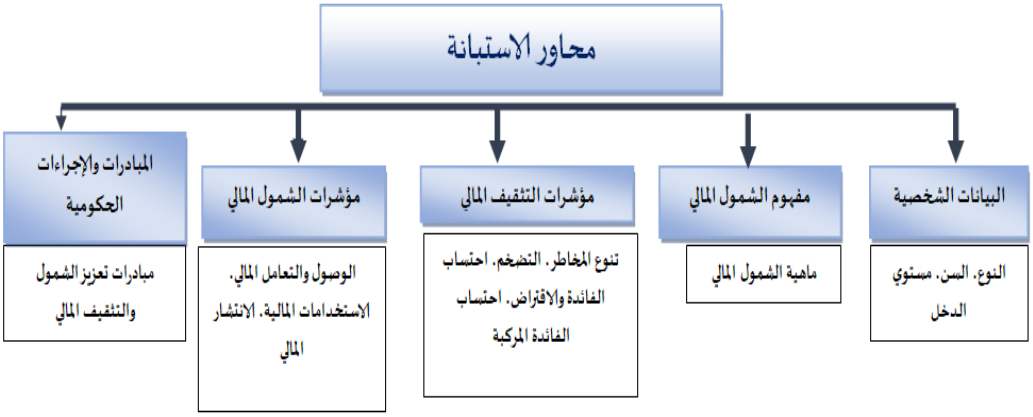

شكل 5: محاورالاستبانة

المصدر: إعداد الباحث

كما اهتمت الدراسة بالتأكد من صدق فقرات الاستبانة وذلك من خلال

- آراء العينة الاستطلاعية: تم توزيع الاستبيان على بعض أفراد المجتمع في تجربة ميدانية واقعية للتعرف على المشكلات والغموض التي تحيط بالاستمارة من حيث صياغة الأسئلة و/أو مضمونها، وكانت النتيجة إيجابية إذ لم يوجه من أي فرد أسئلة استفسارية عن مضمون أي سؤال للباحثة.
- ثبات وصدق الاتساق الداخلي بفقرات الاستبانة "معامل ألفا كرونباخ- Cronbach's Alpha": استخدمت الدراسة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق الاتساق الداخلي لفقرات استمارة الاستبيان. وقد تبين أن معاملات الثبات مرتفعة حيث أن قيمة معامل ألفا كرونباخ 0.651، إذ أنه إذا زاد عن 0.6 دل ذلك على ثبات وصدق الاتساق الداخلي للاستمارة.

وتأسيسا على النتائج أعلاها تم التأكد من ثبات واتساق وتجانس وحدات مجتمع الدراسة.

(3-5) اختبارتحليل التبيان ANOVA[1] والعلاقة التقاطعية Cross Tabulation[2]

قامت الدراسة بالتحليل الاحصائي الوصفي لمحاور الاستبيان المختلفة، ولعل أهم النتاذج التي تم التوصل إليها الآتي:

- **فيما يتصل بمؤشرات الشمول المالي:**
  - وجد أن 53 % لا يقومون بدفع الفواتير باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتتواجد النسبة الأكبر في محافظة المنوفية ولعل ذلك يرجع للثقافة المنتشرة وعدم الثقة بطرق الدفع الإلكترونية.

[1] اختبار تحليل التباين ANOVA(Analysis Of Variance): اختبار إحصائي يستخدم للمقارنة بين المتوسطات والتوصل إلى قرار يتعلق بوجود فروق معنوية من عدمه بين متغيرات الدراسة.

[2] العلاقة التقاطعية Cross Tabulation: يوضح تكرار وتوزيع آراء العينة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

- وجد أن 41% فقط يستخدمون كروت الدفع الالكترونية في عمليات الشراء ومعظمهم في القاهرة وذلك لارتفاع مستوي الوعي المصرفي لسكانها وانتشار ماكينات الPOS (Point of Sale)، و34% لا يستخدمونها وكانت النسبة الأعلى لسكان المنوفية و25% أحيانا يستخدمونها ومنهم 17% من الإسكندرية والمنيا.
- وجد أن٧٠% يعلمون المنتجات التي يقدمها القطاع المصرفي وكانت النسب موزعة على المحافظات كالآتي: 24% القاهرة ،19% الإسكندرية، 15% المنيا و12% المنوفية. ويلاحظ أن30% لا يعرفون المنتجات.أن نسب المعرفة لدي سكان العاصمة أعلى مقارنة بباقي المحافظات نتيجة لانتشار المبادرات وحملات التوعية.

- فيما يتصل بمؤشرات التثقيف المالي:

- التضخم: تبين انخفاض نسبة اختيار الإجابة الصحيحة (سوف تشتري نفس ما تشتريه اليوم)، حيث تمثل نسبة من لديهم معرفة بمفهوم التضخم 41% (17% من القاهرة) فقط مقارنة ب 59% (30% من المنوفية) ليس لديهم المعرفة الصحيحة وقاموا باختيار إجابات خاطئة و يرجع ذلك إلى اختلاف مستوي التعليم وجودته في القاهرة عن المنوفية.
- احتساب الفائدة: تبين أن 69% يعتقدون أن الفائدة التي يعلن عنها البنك علي حسب دورية صرف العائد لكل منتج أو لا يعلمون الإجابة. وهذا غير صحيح، حيث أن الفائدة التي يعلن عنها البنك سنوية، ويلاحظ أن 31% فقط من يعلمون الإجابة الصحيحة.
- الفائدة المركبة: تبين انخفاض نسبة اختيار الإجابة الصحيحة (مبلغ الفائدة في السنة الثانية أعلي من السنة الأولي)، حيث تمثل نسبة من لديهم الوعي الكافي لاحتساب الفائدة المركبة 26% فقط مقارنة ب 74% ليس لديهم المعرفة الصحيحة وقاموا باختيار اجابات خاطئة.

وفي الخلاصة، توصلت الدراسة من خلال التحليل إلى أن نسبة الذين يعرفون معني الشمول المالي والذين لا يعرفون المعني، فهناك 48% من العينة لا يعرفون معني الشمول المالي و52% ملمين بمفهومه من ضمنهم 35% يتركزون في القاهرة والإسكندرية وذلك نتيجة للاهتمام بالعواصم في نشر الوعي والتثقيف المالي عنه في باقي المحافظات.ولمزيد من التحليل الاحصائي قامت الدراسة باستخدام اختبار تحليل التباين ANOVA كما يتضح من الجدول رقم (5) لدراسة مدي وجود تأثير معنوي لمتغيرات التثقيف المالي على الشمول المالي.

جدول 5: اختبار تحليل ANOVA

مؤشرات التثقيف المالي	قيمة المعنوية ".Sig" الخاصة باختبار F في تحليل التباين	نوع العلاقة
تنوع المخاطر	0.0115	معنوي
التضخم	0.2060	غير معنوي
احتساب الفائدة والاقتراض	0.000000265	معنوي
الفائدة المركبة	0.00000585	معنوي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

وقد أكد التحليل الإحصائي لاختبار ANOVA (جدول رقم 5 سالف الذكر) - وعند مستوي معنوية 5% - على أن لكل من تنوع المخاطر، الفائدة المركبة واحتساب الفائدة والاقتراض تأثير معنوي على الشمول المالي، بينما ليس للتضخم تأثير معنوي عليه إذ أن sig> 0.05 ، بما يعني أن المعرفة بمفهوم التضخم لا يؤثر على الشمول المالي.وتأكيدا للنتائج التي قدمها تحليل ANOVA، قامت الدراسة باختبار العلاقة التقاطعية crosstabs والذي من شأنه إيضاح توزيع إجابات أسئلة التثقيف المالي وفقا لإجابات الشمول المالي، وتبرز قيمة Chi-Square Pearson ما إذا كانت هناك علاقة معنوية بين التثقيف والشمول المالي.

جدول6: اختبار العلاقة التقاطعية Cross Tabulation بين احتساب الفائدة والاقتراض والشمول المالي

		الشمول المالي			قيمة المعنوية ".Sig" الخاص بمعامل Pearson Chi-Square	نوع العلاقة
		0	0.5	1		
احتساب الفائدة والاقتراض والشمول المالي	0	0.197	0.107	0.377	0.000008281	معنوية
	1	0.133	0.018	0.26		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

ويتضح من نتائج الجدول رقم (6) وجود علاقة معنوية بين المعرفة بطريقة احتساب الفائدة والاقتراض وبين الشمول المالي (إذ أن sig<0.05)، حيث أن نتائج العلاقة أعلاها مماثلة لنتائج تحليل الاستبيان السابقة إذ أن النسبة الأعلى من العينة لا يعرفون الإجابة الصحيحة والخاصة باحتساب الفائدة والاقتراض، مع الأخذ بعين الاعتبار التقارب في النسب بين المحافظات نظرا لوجود خلط لدي عدد كبير من أفراد المجتمع المصري في طريقة احتساب سواء الفائدة الممنوحة أو المدفوعة من البنك بها خلط. وبالمثل لطريقة احتساب الفائدة المركبة وارتفاع نسبة الإجابة الخاطئة، حيث أنه وفقا لجدول رقم (7) تبين وجود علاقة معنوية بين المعرفة بطريقة احتساب الفائدة المركبة وبين الشمول المالي (إذ أن sig<0.05).

جدول 7: اختبار العلاقة التقاطعية Cross Tabulation بين احتساب الفائدة المركبة والشمول المالي

		الشمول المالي			قيمة المعنوية ".Sig" الخاص بمعامل Pearson Chi-Square	نوع العلاقة
		0	0.5	1		
احتساب الفائدة المركبة	0	0.212	0.112	0.416	0.000006931	معنوية
	1	0.026	0.013	0.222		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

استكمالا لما سبق، يوضح جدول رقم (8) عدم وجود علاقة معنوية بين تنوع المخاطر والشمول المالي، وهي نفس نتيجة تحليل العلاقة بين التضخم والشمول المالي والموضحة بالجدول رقم (9) (إذ أن sig>0.05).

جدول 8: اختبار العلاقة التقاطعية Cross Tabulation بين تنوع المخاطر والشمول المالي

		الشمول المالي			قيمة المعنوية "Sig." الخاص بمعامل Pearson Chi-Square	نوع العلاقة
		0	0.5	1		
تنوع المخاطر	0	0.205	0.091	0.483	0.1536	غير معنوية
	1	0.033	0.033	0.155		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

جدول 9: اختبار العلاقة التقاطعية Cross Tabulation بين التضخم والشمول المالي

		الشمول المالي			قيمة المعنوية "Sig." الخاص بمعامل Pearson Chi-Square	نوع العلاقة
		0	0.5	1		
التضخم	0	0.204	0.107	0.581	0.6998	غير معنوية
	1	0.193	0.018	0.057		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

(6) النموذج القياسي لأثر مؤشرات التثقيف المالي على الشمول المالي

(6-1)توصيف النموذج وترميز المتغيرات

دعمت الدراسة نتائج الدراسة الميدانية من خلال تصميم نموذج انحدار متعدد لقياس أثر مؤشرات التثقيف المالي على الشمول المالي على المنهجية والنموذج المستخدم (Hoyle & Kenny,1999);(Baron & Kenny,1986)، وذلك في اطار اختبار الفرضيات التالية:

الفرض العدم H0: لا يوجد تأثير للتثقيف المالي على تعزيز الشمول المالي.

الفرض البديل H1: يوجد تأثير للتثقيف المالي على تعزيز الشمول المالي.

وقد ركز النموذج القياسي الموضح بالمعادلة رقم (1) على دراسة أثر التثقيف المالي (المنقسم إلى أربع ابعاد) على الشمول المالي (المنقسم إلى ثلاث ابعاد)، بالإضافة إلى تأثير النوع، العمر والدخل على مؤشر الشمول المالي.

$$Y = \alpha + \beta 1q23 + \beta 2q26 + \beta 3q28 + \beta 4q30 + \beta 5Gend + \beta 6Ag + \beta 7Inc + \varepsilon$$

وقد تم ترميز متغيرات هذه الدراسة وفقا للجدول رقم (10).

جدول 10: ترميز متغيرات الدراسة

المحور محل القياس	المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الانجليزية	رمز المتغير	المتغير
الشمول المالي	الشمول المالي	Financial inclusion	Y	المتغير التابع (تم احتساب متغير الشمول المالي عن طريق عمل مؤشر مجمع index للأبعاد الثلاثة الخاصة بالشمول المالي عن باستخدام الوسط الحسابي البسيط: تلك الأبعاد هي الوصول والتعامل المالي الأسئلة: (111,31) ، الاستخدامات المالية الأسئلة: (21,32)، الانتشار المالي الأسئلة: (15,16)
التثقيف المالي	تنوع المخاطر	Risk Diversification	Q23	المتغيرات المستقلة (الأبعاد الأربعة التالية، وقد تم القياس عن طريق المدخلات الثنائية Binary data حيث تأخذ الاجابة الصحيحة رقم (1) والاجابات الأخرى (صفر).
	التضخم	Inflation	Q26	
	احتساب الفائدة والاقتراض	Interest and Loans	Q28	
	الفائدة المركبة	Compound Interest	Q30	
البيانات الشخصية	النوع	Gender	Gend	
	السن	Age	Ag	
	الدخل	Income	Inc	

المصدر: إعداد الباحث

(2-6) مناقشة نتائج النموذج القياسي

تم دراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام معامل بيرسون Pearson correlation، وقد تبين وجود ارتباط معنوي بين بعض المتغيرات المستقلة الممثلة لمؤشر التثقيف المالي (تنوع المخاطر، احتساب الفائدة والاقتراض واحتساب الفائدة المركبة) والمتغير التابع الممثل للشمول المالي بينما لا يوجد ارتباط بين التضخم والشمول المالي. كذلك أثبتت الدراسة العلاقة الطردية بين الشمول المالي وكلا من احتساب الفائدة والاقتراض والفائدة المركبة وتنوع المخاطر. فبناء على البيانات المبينة بالجدول رقم (11) - وعند درجة ثقة 95% ومستوي معنوية 5%- سيتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تأثير للتثقيف المالي على الشمول المالي إذ أن قيمة ال0.05 > P-value .

جدول 11: اختبارالارتباط بين المتغيرات في الدراسة

	احتساب الفائدة المركبة	احتساب الفائدة والاقتراض	التضخم	تنوع المخاطر
الشمول المالي	0.19*	0.26***1	-0.06	0.12*

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

ويوضح الجدول التالي رقم (12) أن المتغيرات المتمثلة في (إدراك الفرد للفائدة المركبة، احتساب الفائدة والاقتراض، الفئة العمرية ومستوي الدخل) لها تأثير معنوي على الشمول المالي ، بينما يلاحظ أن المتغيرات الأخرى ليس لها تأثير معنوي على الشمول المالي حيث أن P-value > 0.05، وتلك المتغيرات هي (تنوع المخاطر، التضخم والنوع). وبخصوص المتغيرات التي لها تأثير معنوي على الشمول المالي ووفقا لتحليل المعامل الخاص بالتغير (coefficient) نجد أن إدراك الفرد لاحتساب الفائدة والاقتراض لها تأثير إيجابي على الشمول المالي، وهو الأمر ذاته مع احتساب الفائدة المركبة ومستوي الدخل، حيث أنه مع ارتفاع دخل الفرد أدي ذلك لارتفاع فرص تعزيز الشمول المالي، حيث أن الأفراد ذوي الدخل المنخفض يعتبروا مستبعدين ماليا لعدة أسباب منها: انخفاض مستوي الدخل يجعله يكفي المتطلبات الأساسية للفرد من مأكل وملبس ومسكن وعدم وجود فائض للادخار. كذلك عدم وجود المعرفة الكاملة أو الثقافة المالية الكافية للتعامل مع المنتجات والخدمات المصرفية.

وبخصوص الفئة العمرية فلها تأثير سلبي على الشمول المالي، حيث أنه كلما ارتفع سن الفرد تقل احتمالية اندماجه بالقطاع المصرفي حيث أنه لا يميل إلى استخدام المنتجات والخدمات المالية. وقد يرجع ذلك لعدة عوامل منها عدم معرفة كبار السن باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، عدم رغبة كبار السن في استخدام وسائل أو خدمات دفع حديثة، صعوبة ذهابهم للبنوك لعدم وجود فروع للبنوك أو المؤسسات المالية قريبة منهم، تعقيد الإجراءات تؤدي إلى تخوف كبار السن من التعامل مع القطاع المصرفي.

بينما إدراك الفرد لتنوع المخاطر والتضخم ليس لهما تأثير معنوي على الشمول المالي، حيث أن تلك المفاهيم قد لا تكون الأساسية في تعامل الفرد مع القطاع المصرفي. فقد يؤدي التضخم إلى تآكل قيمة المدخرات مما يحفز الأفراد على استثمار أموالهم في أصول عينية أخرى لحفظ قيمتها. أي أنه سيتم الاستثمار خارج القطاع المصرفي لتنويع المخاطر المحتملة وهذا غير مرتبط بمفهوم الشمول المالي. وبالنسبة للنوع نجد أن جنس الفرد سواء ذكر أو أنثي ليس له تأثير معنوي على الشمول المالي.

[1] *تشير إلي معنوية العلاقة عند مستوي 0.05 ،** تشير إلي معنوية العلاقة عند مستوي 0.01، *** تشير إلي معنوية العلاقة عند مستوي 0.001

جدول 12: نتائج النموذج القياسي

Variable	Coefficient	Estimated SE	t-value	p-value	الأثر
(Intercept)	0.3280	0.0350	9.3720	0.0000	
تنوع المخاطر (Risk Diversification)	0.0221	0.0311	0.7110	0.4773	غير معنوي
التضخم (Inflation)	-0.0595	0.0413	-1.4400	0.1508	غير معنوي
احتساب الفائدة والاقتراض (Interest and loans)	0.0828	0.0286	2.8980	0.0040	معنوي
الفائدة المركبة (Compound Interest)	0.0875	0.0303	2.8900	0.0041	معنوي
النوع (Gender Base=Female)					غير معنوي
Male	-0.0281	0.0265	-1.0600	0.2900	
العمر Age (Base = 21-39)					معنوي
40-59	-0.0925	0.0321	-2.8860	0.0041	
60+	-0.1091	0.0431	-2.5300	0.0118	
الدخل Income (Base = <2500)					معنوي
2500-	0.3493	0.0344	10.1500	0.0000	
7000-	0.4215	0.0402	10.4780	0.0000	
>15000	0.5111	0.0496	10.2960	0.0000	
Number of Observations = 392					
Adjusted R2 = 0.3995					
Model p-value = 0.0000					

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

(7) النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

(7-1) النتائج

اكتسبت عملية نشر الثقافة المالية أهمية كبري نظراً لتطور الخدمات والمنتجات المالية وتطور التكنولوجيا المالية في الدول، حيث أن آليات تعزيز الشمول المالي أصبحت من أولى أولويات الاستراتيجيات الوطنية للحكومات والجهات المالية الرقابية وذلك لما له من أثر اقتصادي واجتماعي مهم، وما يستتبع ذلك من دعم لمسيرة التنمية المستدامة. إلا أن انخفاض مستوي الثقافة المالية لدي المجتمع كان على رأس المعوقات لتعزيز الشمول المالي. وتعتبر مصر من بين الدول التي تواجه عدة تحديات تعيق مسار تعزيز الشمول المالي وذلك بسبب انخفاض مستويات التثقيف المالي لديها. لذلك هدفت الدراسة إلى معرفة أثر نشر الثقافة المالية على تحقيق الشمول المالي. وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج من خلال المسح الأدبي ومراجعة الدراسات السابقة، وكذلك من خلال تحليل الوضع في الحالة المصرية وتحليل بيانات الاستبانة ومنها ما يلي:

(7-1-1) أبرز النتائج المتصلة بالمسح الأدبي ومراجعة الدراسات السابقة

- ثبت وجود علاقة قوية بين مؤشر الشمول المالي ومحو الأمية المالية، ولوحظ أن تعزيز الشمول المالي يتطلب تبنى استراتيجيات قومية للتثقيف المالي بما يحقق معالجة قضية نقص المعلومات وتذليل عديد من الصعوبات المترتبة على هذا النقص.
- أن عملية تطوير الحسابات المصرفية وزيادة التثقيف المالي لدى أفراد المجتمع- والتي يقصد بها في الأساس تعزيز الشمول المالي- تحفز تراكم المدخرات وتمكن من زيادة حجم التكوين الرأسمالي اللازم لعمليات الإنتاج مما ينتج عنه أثر إيجابيا على حجم الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي.
- يسهم تحسين نوعية الخدمات المالية - وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها مع تعميق الوعي المالي بها - في تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وتزداد الإنتاجية وتتحرك العجلة الاقتصادية إلى الأمام.

(7-1-2) أبرز النتائج المتصلة بتحليل الوضع المصري للشمول والتثقيف المالي

- يلعب البنك المركزي المصري دور مهم في تعزيز الشمول والتثقيف المالي بما يشمله من توفير بيئة تشريعية، وإصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية، فضلا عن تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتسهيل أنظمة الضمانات وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
- حرصت مصر على رعاية وتوجيه إعداد استراتيجية الشمول المالي وإنشاء قاعدة بيانات شاملة من خلال مؤسسات الدولة المختلفة، فضلا عن اتخاذ اللازم للحد من أخطار الخدمات المصرفية الإلكترونية ووضع الضوابط الرقابية.
- حققت مصر خطوات محمودة في طريق زيادة وعي الأفراد بالمفاهيم المالية الأساسية لتعزيز التثقيف المالي وتسهيل وسائل تعريف العميل بالخدمات المالية الرقمية وذلك من خلال عديد من المبادرات الحكومية والمصرفية.

(7-3-1) أبرز النتائج المتصلة بتحليل بيانات الاستبانة

- وجود تأثير معنوي لبعض من متغيرات ومؤشرات التثقيف المالي علي الشمول المال، إذ أن لكل من إدراك الفرد للفائدة المركبة، احتساب الفائدة والاقتراض، الفئة العمرية ومستوي الدخل على الشمول المالي.
- وجود تأثير معنوي إيجابي لكل من إدراك الفرد للفائدة المركبة، احتساب الفائدة والاقتراض، ومستوي الدخل على الشمول المالي.
- وجود تأثير معنوي سلبي للفئة العمرية على الشمول المالي.
- انخفاض مستوي التثقيف المالي لأفراد المجتمع المصري.
- انخفاض نسب استخدام وسائل الدفع الالكترونية نظرا لانخفاض الوعي والتثقيف المالي.

وفي المجمل، يلاحظ أنه بالرغم من الجهود المبذولة من الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري بهدف رفع مستوي الثقافة المالية والمصرفية لدي فئات المجتمع المصري إلا أن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية هي التي مازالت تحكم سلوكهم ، إذ أن الترسيخ الاجتماعي لدى الأفراد -لاسيما في المناطق الريفية والنائية ولاسيما عند كبار السن- بما يشمله من معتقدات فكرية وعادات وتقاليد مازال عائقا أمام دفع عجلة الوعي والتثقيف المالي بما يستتبعة من تمكين عملية الشمول المالي، لذلك يتعين علي الدولة الاستثمار على نطاق واسع في الاهتمام ببناء الثقة لدي الأفراد في التعاملات المصرفية فضلا عن دمج الاقتصاد الموازي بما يسهم في تحسين الشمول والثقافة المالية، إلى جانب أهمية إرساء استراتيجية متكاملة تهتم في المرتبة الأولي بالتثقيف المالي وذلك لتعزيز الشمول المالي بما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي ويعضد خطة التنمية المستدامة.

(7-2) التوصيات

بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، يمكن توجيه عدد من التوصيات التي يتعين على متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية أخذها في الاعتبار تلك التي من شأنها رفع مستويات المعرفة والتثقيف المالي لمختلف فئات المجتمع والذي بدوره سيؤدي إلي زيادة أعداد المتعاملين مع القطاع المصرفي وزيادة أعداد مستخدمي الحلول الرقمية وما يستتبعه من تعزيز الشمول المالي في مصر ومن ثم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. ولعل من أهم هذه التوصيات ما يلي:

(7-2-1) التوصيات والمقترحات الخاصة برفع مستويات التثقيف المالي

- وضع استراتيجية متكاملة لنشر المعرفة بالمنتجات والخدمات المالية بين مختلف فئات المجتمع وبالأخص كبار السن والفئات المهمشة وذوي الدخول المنخفضة، وذلك من خلال: إعداد مناهج تعليم مالي لكافة مراحل التعليم المختلفة، العمل على إدراج بعض الموضوعات المالية مثل الادخار، الاستثمار وغيرها ضمن المقررات الدراسية للمساهمة في بناء أجيال مثقفة مالية وعلي علم بأهمية القطاع المصرفي والطريقة المثلي لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة، تنفيذ ندوات بصفة دورية لكافة فئات المجتمع المصري، إعداد مواقع الكترونية لنشر الثقافة المالية بين المصرين، إعداد اختبارات الكترونية لتحديد مستوي المعرفة المالية لدي المواطنين، اهتمام الإعلام ومختلف

الجهات بالدولة بالعمل على تغيير الأفكار الخاطئة الموروثة عن النظام المالي والمصرفي، تنظيم حملات إعلانية على مختلف وسائل الاعلام المرئي، المسموع والمقروء لتوضيح المفاهيم المالية الأساسية وأهمية النظام الرقمي وطريقة التعامل مع الخدمات والمالية المختلفة، توجيه المؤسسات المالية بضرورة تسهيل اجراءات التعامل معها وتخفيض الحد الأدنى لفتح الحسابات، كذلك تخفيض تكلفة تلك الخدمات والمنتجات لجذب شريحة أكبر من فئات المجتمع وخاصة الفئات الفقيرة وذلك يؤدي لتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا.

- السعي وراء تحسين ترتيب مصر الدولي المتعلق بالمعرفة المالية، وذلك من خلال:استقدام خبراء من الدول المتقدمة في مجال المعرفة المالية لعقد دورات وورش بهذا الخصوص، ترجمة كل ما يصدر عن المنظمات الدولية بهذا الشأن، إنشاء مجلس استشاري قومي لمحو الأمية المالية، إعداد مؤشر للمعرفة المالية لمتابعة مستوي تحسن المعرفة المالية لدي المجتمع المصري، عقد دورات تدريبية وعمل فيديوهات تعريفية بطرق استخدام وسائل الدفع والتحصيل الإلكتروني، تساهم في القضاء على الجهل بالخدمات المالية المتاحة وتقليل هيبة التعامل مع المؤسسات المالية.

(2-2-7) التوصيات والمقترحات الخاصة بتعزيز الشمول المالي

- اتباع سياسات اقتصادية كلية تهدف إلىلتدنية معدلات التضخم والبطالة والتقليل من معدلات الفقر، مما يمكن المواطنين من الحصول على دخول نقدية ويزيد من القدرة الادخارية والاستثمارية ومن ثم تعميم الشمول المالي.
- تفعيل دور الإدارة المركزية للشمول المالي التي أنشأها البنك المركزي لتحسين مستوي الشمول المالي بمصر لتكون مسئولة عن البيانات الخاصة بمستوي الشمول المالي في كافة المناطق الجغرافية لدى البنوك.
- خلق بيئة مشجعة ومواتية للحصول على الخدمات المالية وخاصة النساء من خلال تطوير البنية التحتية للنظام المالي لاسيما في المناطق الريفية والتوسع في إقامة فروع للبنوك في تلك المناطق، وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
- التطبيق الحازم للقانون الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي، والقضاء على المشروعات والأسواق غير الرسمية.
- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنك المركزي، وتحويل مؤسسات التمويل المتناهية الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية تحت الرقابة المصرفية.
- تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، للمساهمة في تحقيق شمولية الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بحلول اكتمال رؤية مصر للتنمية في عام2030 .
- تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء عن طريق التوسع في برامج الحماية الاجتماعية، ودعم الفئات المهمشة وسد احتياجاتهم من السلع والضروريات الرئيسية، مما ينجم عنه زيادة قدرة هؤلاء الأفراد على تكوين فائض مالي ولو ضئيل يمكنهم من ادخاره.

(3-7) الدراسات المستقبلية

وفي إطار ما تقدم يمكن اقتراح مجموعة من الدراسات المستقبلية الهامة في هذا الصدد تلك التي من الممكن أن تدعم عملية البحث العلمي والأكاديمي في الموضوعات ذات الصلة بالتثقيف والشمول المالي، ومنها ما يلي:

- أثر الثقافة المالية في تحسين السلوك المالي للأفراد وعلاقة ذلك بالتنمية المستدامة: دراسة ميدانية على الحالة المصرية.
- أثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الثقافة المالية الرقمية: دراسة تطبيقية على مجموعة من الدول المختارة.
- دور الشمول والتثقيف المالي في تعزيز التمويل الأخضر: دراسة تطبيقية على الحالة المصرية.
- السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على تحقيق التثقيف والشمول المالي: دراسة تحليلية للحالة المصرية.

المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

أبو سمرة، محمد عادل حسن (2019). نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030. ورقة عمل مقدمة في المؤتمر السنوي الرابع والعشرون بعنوان (إدارة التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030).مركز بحوث الأزمات، كلية التجارة ،جامعة عين شمس. القاهرة ، مصر.

البكل، أحمد والحداد، ايمان (2022). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. **مجلة كلية السياسة والاقتصاد.** كلية التجارة، جامعة السويس ،14(15)، 192-155.

اتحاد المصارف العربية. (2020). مبادرات البنك المركزي المصري وأبرز التعديلات في قانون المصارف الجديد. الدراسات والأبحاث والتقارير. 479.

الحمامصي، إيمان (2022). تأثير وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي المصري على تعزيز شمولهم المالي والدور الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية. مجلة الدراسات المالية والتجارية. كلية التجارة، جامعة بني سويف. 3 (32)، 811-934.

الحريري، بسمة محمد إدريس (2021). تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية- دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية،كلية التجارة،جامعة دمياط. 2 (2)، 873-906.

الحميدي، عبد الرحمن (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. صندوق النقد العربي.

الزيادي،داليا عادل رمضان (2019).أثر تعزيز التثقيف المالي في فعالية الشمول المالي(دراسة ميدانية). ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا بعنوان: التنمية المستدامة والشمول المالي (الرؤي والأثار والتداعيات)، كلية التجارة ،جامعة طنطا.

السن، عادل عبد العزيز (2019). دور الشمول المالي فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية.**جامعة مدينة السادات، 2(5)، 103-1.

الشاذلي، إيمان فؤاد محمد (2019). أهمية الشمول المالي وسياسات تحقيقه. دار النشر: مكتبة الأنجلو المصرية.

القاضي، الاء (2108). الشمول المالي والأداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر. **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية.كلية التجارة**، جامعة حلوان، (32)، 82-25.

بدوي، رنا (2017). الشمول المالي ودور البنك المركزي المصري. تقرير صادر عن إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والاشراف: البنك المركزي المصري.

برنيه، يسر وعبيد، رامي وأعطية حبيب (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. إصدارات صندوق النقد العربي.

بن قيدة، مروان (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، 1(9)، 90- 105.

جعفر، حنان علاء الدين (2020). آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1(50)، 487-520.

حموش، وفاء (2017). مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة :حالة الدول العربية. المؤتمر العلمي الدولي الثاني: أثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، السناسل، الأردن.

خليل، أحمد فؤاد (2015). آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية– الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: الأردن. 3(23)، 10-7.

خيرالدين، محمود محمد (2019). الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية (نماذج دولية). الطبعة الأولى. القاهرة: دار التعليم الجامعي.

رمضان، شيرين ماهر محمد (2023). التكنولوجيا المالية والطلب على النقود: دراسة تطبيقية**(رسالة ماجستير غير منشورة)**، جامعة القاهرة، مصر.

شلبي، محمد (2018). أثر المعرفة المالية للأفراد على الشمول المالي (دراسة مقارنة). **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس. 3(9)، 136-160.

شنبي، صورية وبن لخضر، السعيد (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**. 1(4)، 104-129.

شوشة، أمير(2019). دور الكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية للمصريين وشمولهم المالي. **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، جامعة الكويت. 2(26)، 221-199.

عطية، أشرف إبراهيم (2021). تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، بين الفرص والتحديات :عرض لتجربة الشمول المالي في مصر. **المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع** .2(2)، 426-367.

محمود، رجب محمود (2022). تفعيل دور الشمول المالي في التأثير على حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر وفقا لاستراتيجية التنمية 2030. **مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية**. 3(59)، 266-231.

ثانيا:المراجع باللغة الاجنبية

Abu Samra, M. (2019). *A Model for Activating Financial Inclusion Through the Digital Transformation of Egypt's Vision 2030*. Proceedings of the twenty-fourth conference entitled (Managing the Transformation of Egypt's Vision 2030). Research Center, Faculty of Commerce, Ain Shams University. Cairo, Egypt. (In Arabic)

Allen, F., Demirguc-kunt, A., Klapper, L.F., Peria, M. & Soledad, M. (2012). The Foundations of Financial Inclusion. Understanding Ownership and Use of Formal Accounts.*The World Bank Development Research Group.* Policy Research Working, 6025.

Al-Bakal, A. & ElHadad, I. (2022). Financial inclusion and its repercussions on the rate of economic growth in Egypt. *College of Environmental Sciences Journal, 15*(14), 155-192. (In Arabic)

Al-Hamamsy, I. (2022). The clear impact on medium, small and micro-enterprises of the initiatives of the Central Bank of Egypt on their inclusion and the role of exclusion barriers and financial literacy. *Journal of Financial and Commercial Studies, 32*(3), 811-934. (In Arabic)

Al-Hamidi, A. (2015). Cross-alignment between regulators and financial inclusion. The ideal team to work in favor of inclusiveness in the Arab countries. *A Secretariat responsible for the Central Bank and Arab funds. Arab Monetary Fund.*(In Arabic)

Al-Hariri, B. (2021). The use of digital finance in inclusive finance: the regulating financial role of financial knowledge - an applied study on banking clients. *Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research, Faculty of Commerce, Damietta University, 2(*2), 873-902. (In Arabic).

Al-Kady, A. (2018). Financial insurance does not include an application to Egypt. *Scientific Journal of Business Research and Studies*, Faculty of Commerce, Helwan University, *32*(4). 25-82. (In Arabic).

Al-Shazly, I. (2019). *The importance of financial inclusion and success policies*. Publishing: Anglo Bookshop. (In Arabic).

Al-Sin, A. (2019). The role of financial inclusion in achieving economic growth. *Journal of Law and Economics Studies, University of Sadat. 5(*2), 1-103. (In Arabic).

Al-Zayadi, D. (2019). *Contribute to enhancing financial education in the effectiveness of financial inclusion (Field Study)*. Proceedings of the Third Scientific College of the Faculty of Commerce at Tanta University (Comprehensive and Comprehensive Development: Visions, Effects, and Implications). (In Arabic).

Atkinson, A. & Messy, F. (2013). Promoting Financial Inclusion through Financial Education. *OECD/INFE Evidence, Policies and Practice", OECD Working Papers on Finance, Insurance and Private Pensions, No. 34*, OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/5k3xz6m88smp-en.

Attia,A. (2021). Promoting financial inclusion and financial technology, between opportunities and challenges: a presentation of the financial inclusion experience in Egypt. *International Journal of Jurisprudence, Judiciary and Legislation, 2*(2). 367-426.(In Arabic).

Arab League Union. (2020). The Central Bank of Egypt and the most prominent bodies of the new law. *Studies, research and reports*. (In Arabic).

Badawi, R. (2017). *Financial insurance of the Central Bank of Egypt*. *Report from Regulatory Instructions Department, Supervision and Supervision Sector: Central Bank of Egypt.* (In Arabic).

Baron, R., & Kenny, D. (1986). The moderator-mediator variable distinction in social psychological research: Conceptual, strategic and statistical considerations. *Journal of Personality and Social Psychology*, *51(*6*)*, 1173-1182.

Bernier, Y., Obaid, R. & Habib, A. (2019). *Financial inclusion in Arab countries for practice, policy, and trade*. Proceedings of Arab Monetary Fund. (In Arabic).

Bin Kaida, M. (2018). The reality and prospects of financial control in Arab countries. *Journal of Economics and Human Development 9*(1), 90-105 (In Arabic).

Biswas, S. & Gupta, A. (2012). Financial Inclusion and Financial Literacy: A Comparative Study in their interrelation between selected urban and rural areas in the state of West Bengal. IOSR *Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, 67-72.

El-Tohamy,A. & Salem, S.(2023). Financial Literacy role in achieving Financial Inclusion; Evidence from Egypt. *Scientific Journal of Research and*

Business Studies. Helwan University. *37*(4), 1439-1471, DOI: 10.21608/SJRBS.2023.232694.1524.

Gaafar, H. (2020). A mechanism to enhance financial inclusion in Egypt in light of the challenges and obstacles. *Scientific Journal of Economics and Trade*, Faculty of Commerce, Ain Sham University, *50*(1), 487-520. (in Arabic)

Grohman, A., kluhs, T. & Menkhoff, L. (2018). Does financial literacy improve financial inclusion? Cross-country evidence. *World Development*, *El-Sevier*, 111(C), 84-96.

Hamoush, W. (2017, May). *The contribution of financial inclusion to achieving sustainable development goals: the case of Arab countries*. Proceedings of Second International Scientific Conference.: The impact of Investment Climate in Achieving Sustainable Development, Human Resources Research and Development Center, Al-Sanasil, Jordan. (in Arabic)

Hassouba, T. (2023). Financial inclusion in Egypt: the road ahead. *Review of Economics.* DOI 10.1108/REPS-06-2022-0034.

Hoyle, R., & Kenny, D. (1999). Sample size, reliability, and tests of statistical mediation. *In R. Hoyle (Ed.), Statistical strategies for small sample research.*

Khalil,W. (2015). Financial inclusion mechanisms towards access to financial services. *Journal of Banking and Financial Studies - Arab Academy for Banking and Financial Sciences: Jordan. 23(*3*),* 7-10 (In Arabic)

Khairaldin, M. (2019). *Financial inclusion and its role in achieving economic development (International models)*, Cairo: University Education Book Publishing (In Arabic)

Klapper, L., Lusardi, A. & Van Oudheusden, P. (2016). Financial Literacy Around the World: Insights from the S&P Global Financial Literacy Survey**.** *World Bank Development Research Group.*

Mahmoud, R. (2022). Activating the role of financial inclusion in influencing the size of the informal economy in Egypt by the 2030 development strategy. *Alexandria University Journal of Administrative Sciences. 59(*3*), 231-266*(In Arabic).

Morgan, P & Pontines, V. (2017). *Financial Stability and Financial Inclusion: Case of SME Lending*. Proceedings of UNESCAP workshop: Bangkok, Indonesia.

Onaolapo, A. (2015). Effects of Financial Inclusion on the Economic Growth of Nigeria(1982-2012). *International Journal of Business and Management Review, 3(*8), 11-28.

Pearce, D. (2011). Financial inclusion in the Middle East & North Africa: analysis and roadmap recommendations. *World Bank Policy Research Working Paper 5610*, The World Bank.

Ramachandran, R. (2012). *Financial Literacy - The Demand Side of Financial Inclusion.* SSRN Electronic Journal. The proceedings of 26th SKOCH Summit 2011 Swabhiman-Inclusive Growth and Beyond, Mumbai, India.

Ramadan, S. (2023). *Financial technology and the demand for money: an applied study.* (Unpublished Master Thesis). Cairo University, Egypt. (In Arabic)

Shalabi, M. (2018). The impact of individuals' financial knowledge on financial inclusion (a comparative study). *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, Suez Canal University. 9(*3).136-*160.* (In Arabic)

Shanbi, S. & Ben Lakhdar, A. (2018). The importance of financial inclusion in achieving development (promoting financial inclusion in the Arab Republic of Egypt). *Journal of Research in Finance and Accounting. 4(* 1).104-129. (In Arabic).

Shusha, A. (2019). The role of financial self-efficacy in the relationship between Egyptians' financial knowledge and their financial inclusion. *Arab Journal of Administrative Sciences, Kuwait University. 26*(2).199-221. (In Arabic).

Xu, L. & Zia, B. (2012). Financial Literacy around the World: An Overview of the Evidence with Practical Suggestions for the Way Forward. *World Bank Policy Research Working Paper 6107*, The World Bank.

Zins, A. & Weill, L. (2016). The determinants of Financial Inclusion in Africa. *Review of Development Finance*, *6*(1), 46-57.

Won Kim, D & Suk Yu, J. (2018). Financial inclusion and Economic growth in OIC countries. *Journal of International Business and Finance*, 43(C), 1-14.

https://www.afi-global.org/
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
https://cbe.gov.eg/
https://ecss.com.eg/
https://ebi.gov.eg/
https://gflec.org/initiatives/sp-global-finlit-survey/

ملحق 1: استمارة الاستبانة

1) الاسم (اختياري):

2) النوع

- ذكر - أنثي

3) السن

- من 21 لأقل من 40 - أقل من 60 - 60 فأكثر

4) مكان السكن:

- حضر (اذكر اسم المدينة)
- ريف (اذكر اسم المركز)

5) مستوي التعليم

- أمية (لا يقرأ ولا يكتب) - ابتدائي
- يقرأ ويكتب - إعدادي
- ثانوي (عام/ فني) - مؤهل متوسط (معهد)
- مؤهل عالي (جامعة) - تعليم ما فوق الجامعي(ماجستير/دكتوراه)

6) هل تعمل؟

- نعم - لا (انتقل لسؤال 9)

7) حالة العمل

- يعمل لحسابه الخاص - صاحب العمل ويوظف أخرون
- تعمل لدي الغير بأجر - يعمل لدي الأسرة بدون أجر

8) مكان العمل

- عام/حكومي - خاص
- دولي - جمعيات أهلية

9) متوسط الدخل الشهري بالتقريب:

- أقل من2500 - من 2500 الي أقل من 7000
- من 7000 الي اقل من 15000 - أعلي من 15000

10) ما هي مصادر دخلك الشهري؟ يسمح بأكثر من إجابة

- مرتب / اجر
- فوائد بنكية (شهادات / مدخرات .....الخ)
- ريع (شقة / أراضي / عقارات.....الخ)
- أرباح من مشروع او أرباح العمل
- معاش

11) هل لديك حساب بنكي؟

- نعم - لا (انتقل لسؤال 17)

12) ما هو نوع الحساب الذي تمتلكه؟

- حساب جاري
- حساب توفير
- حساب للمرتبات

13) مع أي نوع بنك تتعامل؟

- بنوك قطاع عام - بنوك استثمارية

14) ما هي طبيعة البنك؟

- بنوك تجارية - بنوك متخصصة زراعية
- بنوك متخصصة صناعية - بنوك متخصصة عقارية

15) هل المسافة أقل من 5كم بين محل اقامتك أو عملك وبين أقرب بنك؟

- نعم - لا - الي حد ما

16) هل هناك ماكينات صراف ألي ATM قريبة من السكن او العمل

- نعم - لا - الي حد ما

17) لماذا لا تملك حساب بنكي؟ يسمح بأكثر من اختيار

- لا يوجد بنك قريب مني
- الدخل يكفي بصعوبة المصاريف
- عدم معرفة طرق التعامل مع البنوك
- عدم الثقة بالبنوك
- صعوبة التعامل البنوك
- تعقيد الإجراءات والطلبات

18) ما الذي يشجعك على التعامل مع البنوك وفتح حسابات طرفها؟

- تخفيض الحد الأدنى لمبلغ الإيداع عند فتح الحساب لأول مرة
- ان تكون عملية التعامل مع البنوك عملية سهلة وبسيطة
- عدم وجود عقبات وإجراءات معقدة
- ان يكون سعر الفائدة عالي
- وجود فروع للبنوك قريبة من المنزل او العمل
- ان تكون ماكينات الصراف الالي ATM الخاصة بالبنك منتشرة

19) هل تعلم ما هي المنتجات التي يقدمها البنك؟

- نعم - لا (انتقل لسؤال 21)

20) ما هي تلك المنتجات؟ (يسمح بأكثر من اختيار)

- بطاقات خصم فوري - بطاقات ائتمانية

- بطاقات مدفوعة مقدما - القروض
- التامين البنكي - صناديق استثمار
- مدفوعات حكومية (جمارك/ضرائب.....)

21) هل تستخدم الكروت الالكترونية (الخصم الفوري- الكروت الائتمانية- المدفوعة مقدما.....) في عمليات الشراء؟؟

- نعم - لا - أحيانا

22) أي نوع من الكروت تستخدم أكثر؟

- الخصم الفوري Debit Card
- الكروت الائتمانية Credit Card
- المدفوعة مقدما Pre-Paid Card

23) لو كنت تمتلك مبلغ من المال، كيف يمكنك استثماره؟

- يتم وضعه في البنك (حساب /شهادات.....)
- شراء ذهب
- استثماره في مشروع
- شراء عقار/ شقة
- شراء عملات اجنبية
- استثمار في البورصة
- تقسيم المال بين كل ما سبق

24) إذا كنت تريد شراء عقار او سيارة او أي سلعة هل تفضل؟

- دفع القيمة كاش
- وضع المبلغ كشهادة ادخار واخذ قرض بضمان الشهادة لشراء السلعة
- دفع ثمن السلعة على شكل أقساط دون التوجه للقرض

25) إذا كنت بحاجة لاقتراض مبلغ 10,000جم، هل يكون سعر فائدة القرض يختلف عن سعر الإيداع....

- سعر الاقتراض اعلي بحد أقصى 2 %
- نفس السعر
- سعر الاقتراض اقل من سعر الإيداع

26) بافتراض انه خلال ال 10سنوات القادمة سوف تتضاعف الاسعار، وبافتراض ان دخلك سوف يتضاعف ايضا، سوف يكون قرارك.....

- سوف تشتري اقل مما تشتريه اليوم
- سوف تشتري نفس ما تشتريه اليوم
- سوف تشتري أكثر مما تشتريه اليوم
- لا اعلم

27) أي طريقة لسداد القرض تفضل؟

- أقساط ثابته كل شهر (أصل المبلغ +فائدة)
- دفع الأقساط والفوائد كل 3 أشهر او كل 6 أشهر او كل سنة
- دفع كامل قيمة القرض بالفائدة اخر المدة

28) الفائدة التي يعلن عنها البنك، هل هي .....

- سنوية - علي حسب دورية صرف العائد الخاص بالمنتج - لا اعلم

29) بافتراض إنك قمت بإيداع مبلغ في حساب بنكي، أي دورية لصرف الفائدة(عائد) تفضل.....

- عائد سنوي - عائد ربع سنوي (كل 3 أشهر)
- عائد شهري - عائد نصف سنوي (كل 6 أشهر) - لا اعلم

30) بافتراض ان لديك مبلغ من المال في حساب بنكي لمدة سنتين، والفائدة السنوية 15% هل مبلغ الفائدة المودعة من البنك في حسابك.....

- مبلغ الفائدة في السنة الثانية اعلي من السنة الاولي
- مبلغ الفائدة في السنة الثانية نفس المبلغ المودع في السنة الاولي
- لا اعلم

31)هل تقوم بدفع الفواتير الخاصة بك باستخدام المدفوعات الالكترونية عن طريق الموبايل والمحافظ الالكترونية؟

- نعم
- لا
- ليس كل الفواتير (ما هي تلك الفواتير؟) .....

32)هل قمت بشراء شهادات ادخار/ ودائع خلال اخر3سنوات؟

- نعم
- لا (لماذا؟)

33)هل تعرف ما معني الشمول المالي؟

- نعم - لا (انتقل لسؤال 36)

34)ما هو الشمول المالي؟

- وجود خدمات ومنتجات ماليه في البنوك من اجل تلبية الاحتياجات المالية للأشخاص
- تخفيض استخدام النقود (الورقية/المعدنية) وان تكون كافة المعاملات من خلال البنوك
- دمج للفئات المهمشة ماليًا من أصحاب الدخول المالية المنخفضة والذين لا يخضعون للجهاز المصرفي من خلال منظومة إلكترونية يجري فيها استخدام الكروت الالكترونية أو الهاتف المحمول في التعاملات البنكية
- ان يكون لكل فرد حساب بنكي

35) من وجهة نظرك في أي شيء يفيد الشمول المالي؟ (يسمح بأكثر من إجابة؟)

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي
- زيادة اعداد المقترضين من البنوك
- الحد من عمليات غسل الأموال ومكافحة الفساد
- تشجيع الافراد على الاستثمار وزيادة اعداد المشاريع
- المساعدة على التحول الالكتروني

36)هل سمعت بمبادرات عن الشمول المالي و إنك تفتح حساب في البنك؟

- نعم - لا

37)ما هي تلك المبادرات؟

- أسبوع الشمول المالي
- كروت ميزة
- تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
- اخري (اذكرها).....

38)من اي مصدر سمعت بالمبادرات؟ (يسمح بأكثر من اختيار)

- اقارب او أصدقاء
- التليفزيون والاخبار والاعلانات
- وسائل التواصل الاجتماعي
- من خلال تعاملي بالبنك
- اخري (اذكرها.....

The Impact of Financial Literacy on Enhancing Financial Inclusion

A Field Study on the Egyptian Case (2016-2023)

Dr. Taghreed Abdel Aziz Hassouba Noha Ayman

Abstract

Financial Inclusion was important in increasing economic growth rates, contributing to economic stability, improving opportunities for growth and financial stability, combatting poverty and unemployment, and promoting social justice. The recent Corona pandemic since 2019 has shown the importance of relying on digital services. Due to its importance, Egypt has moved towards digitization and financial inclusion applications and has included it within its development strategy.

However, the necessary knowledge of financial products, concepts, and financial risks, and the low level of financial literacy among segments of society negatively affect financial inclusion.

Due to the positive impact of financial inclusion on the economy, the thesis aimed to examine the effects of financial literacy on enhancing financial inclusion in Egypt, which reflects on the economy as a whole.

The methodology relied on the analytical description of the case of financial inclusion as well as financial literacy. Furthermore, it aimed to design a questionnaire to statistically study the impact of Egyptian society's financial literacy on financial inclusion.

The study's conclusions were in line with previous studies, which showed low levels of financial literacy in Egypt, also the existence of a positive relationship between both financial literacy and financial inclusion, as well as the existence of a positive relationship between income levels and financial inclusion, and an inverse relationship between age group and financial inclusion.

Keywords

Financial Inclusion, Financial Literacy, Economic Growth.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

حسوبة، تغريد، أيمن، نهي (2024) أثر نشر الثقافة المالية على تحقيق الشمول المالي: دراسة ميدانية على الحالة المصرية خلال الفترة (2016-2023). **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، 61(4)، 1- 44.